العدد 59 - 2020

دراسات إقتصادية

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية

إعداد: د. الوليد أحمد طلحة

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربيـة

د. الوليد أحمد طلحة

صندوق النقد العربي
2020

صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير

بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 – 2 –971+

فاكس:6326454 – 2 –971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: http://www.amf.org.ae

المحتويات

مقدمة 5

أولاً: التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي 6

النمو الاقتصادي العالمي 6

الطلب العالمي 8

التجارة الدولية للسلع والخدمات 10

سوق النفط العالمي 12

سوق العمل 13

الاستجابة العالمية على صعيد السياسات 14

الحزم التحفيزية المقدمة من المنظمات الدولية 15

مواجهة حكومات العالم لفيروس كورونا المستجد 17

جهود المصارف المركزية العالمية 19

ثانياً: الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية 21

الأثر على أداء الاقتصادات العربية 21

القطاع الحقيقي 22

قطاع المالية العامة 22

الدين العام 23

القطاع النقدي والمصرفي 24

تجارة الخدمات في الدول العربية 25

التجارة السلعية 27

الاسواق المالية العربية 27

الإنتاج النفطي في الدول العربية 28

ثالثاً: السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المُستجد 29

الحزم التحفيزية في الدول العربية 29

جهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية 32

رابعاً: الخلاصة 36

الأشكال

شكل (1) توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020 7
شكل (2) معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا.....8
شكل (3) مساهمة الولايات المتحدة، والصين، والإتحاد الأوروبي في الناتج الاجمالي العالمي 10
شكل (4) أكبر عشرين دولة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام 2019.....12
شكل (5) الأسعار العالمية للنفط (دولار للبرميل/ يومي).....13
شكل (6) سيناريوهات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا (مليون عاطل).....14
شكل (7) معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة (%).....25
شكل (8) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر والسياحة لعام 2019 28
شكل (9) موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا لشهري مارس وفبراير 2020.....28
شكل (10) حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية التي إنتهجتها الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا 32
شكل (11) تعديلات أسعار الفائدة الرئيسية من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مارس 2020.....34

الإطار (1): الاجتماع الافتراضي الاستثنائي الأول لمحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة العشرين.....16
الإطار (2): الاجتماع الافتراضي الاستثنائي الثاني لمحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة العشرين.....17

الملحق (1) : الإجراءات والتدابير الإحترازية التي انتهجتها الدول العربية.....38

مقدمة

ما لبثت الحكومة الصينية أن أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا **(كوفيد- 19)** حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام، وأعلنت غالبية دول العالم تباعاً عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها. اتخذت غالبية دول العالم في بادئ الأمر سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين من الصين، إلا أنه بعد حين أصبحت التدابير الاحترازية في هذه المطارات تُطبق على جميع المسافرين جواً وبحراً من وإلى أي دولة حول العالم باتباع إجراءات الكشف الحراري الإلزامية للمسافرين. بالتالي سادت التحركات البينية بين دول العالم نوع من التحفظ طال دول الإتحاد الأوروبي التي أيضاً أغلقت الحدود الجغرافية فيما بينها.

يختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم أو دولة بعينها مثل وباء سارس في الصين، ووباء إيبولا في غرب أفريقيا، والإنفلونزا الإسبانية، وإنفلونزا الخنازير، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصيرة.

جاءت استجابة الصين بفرض السلطات حالة تأهب قصوى للسيطرة على الوباء من خلال حجر المصابين وعزلهم صحياً بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان، كما فرضت حظر التجوال في المدن الصينية ومدينة أوهان مصدر الوباء التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 11 مليون نسمة. مع الانتشار التدريجي للفيروس، أعلنت **منظمة الصحة العالمية** فيروس كورونا جائحة عالمية، على الدول مواجهته بكل صرامة عن طريق اتخاذ تدابير للحد من انتشاره وأخذ الحيطة والحذر. أدى ذلك إلى حالة استنفار قصوى شهدها العالم، ما جعل الدول تنفق أموالاً طائلة لمعالجة المرضى، وكذلك للحد من تفشي الوباء.

في ضوء ما سبق، تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية. كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصادات العربية بالاستناد إلى بعض الاحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة. كما تتناول جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره.

أولاً: التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي

رغم أن الاقتصاد الصيني واجه بإطار عملية التصحيح الاقتصادي الهيكلي التي يتبناها، تراجعاً في معدل نموه خلال العامين السابقين وانخفضت إنتاجيته بحوالي 2 في المائة عام 2019 [1]، إلا أنه لا يزال يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي كثاني أكبر اقتصاد بعد الاقتصاد الأمريكي، وكأكبر الاقتصادات المُصدرة لسلع الصناعات التحويلية التي وطدت من خلالها الصين علاقتها كشريك تجاري رئيس لدول العالم.

النمو الاقتصادي العالمي

شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث توقع **صندوق النقد الدولي** نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3 في المائة عام 2020 و3.4 في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 2.9 في المائة عام 2019، حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور فيروس كورونا [2]، حيث اتجه الصندوق إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا أخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين، خصوصاً بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أُصيبت بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدها خلال فترة الكساد العالمي العظيم (1929 – 1939) وخلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

في نفس السياق، توقع **البنك الدولي** بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.5 في المائة عام 2020، إلا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي ما زالت قائمة، بالتالي فإن توجهات البنك الدولي[3] تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية والتهديدات المحتملة التي يسببها تفشي الوباء رغم الجهود الدولية والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات

---

[1] الأمم المتحدة (2020)، أخبار الأمم المتحدة، "50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالميا". متوفر على: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531

[2] IMF, (2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan. Available at: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/01/20/weo-update-january2020

[3] World Bank, (2020). "Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges", Jan.

والمصارف المركزية العالمية. من ناحية أخرى، أشارت **منظمة الامم المتحدة** [4] إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2 في المائة عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5 في المائة مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. علماً وأن المنظمة أشارت إلى بعض التحديات القائمة التي يمكن أن تكون عائقاً في تحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها ومن بينها النزاعات التجارية والجيوسياسية والاضطرابات المالية، إضافة إلى ذلك تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

كردة فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي الذي يواجه حالة من عدم اليقين، وعدم الوصول حتى الآن لاكتشاف أمصال لعلاجه، اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020، وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي. بناءً على ذلك، خفضت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** توقعاتها للنمو العالمي إلى 2.4 في المائة [5].

شكل (1)
توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020 (%)

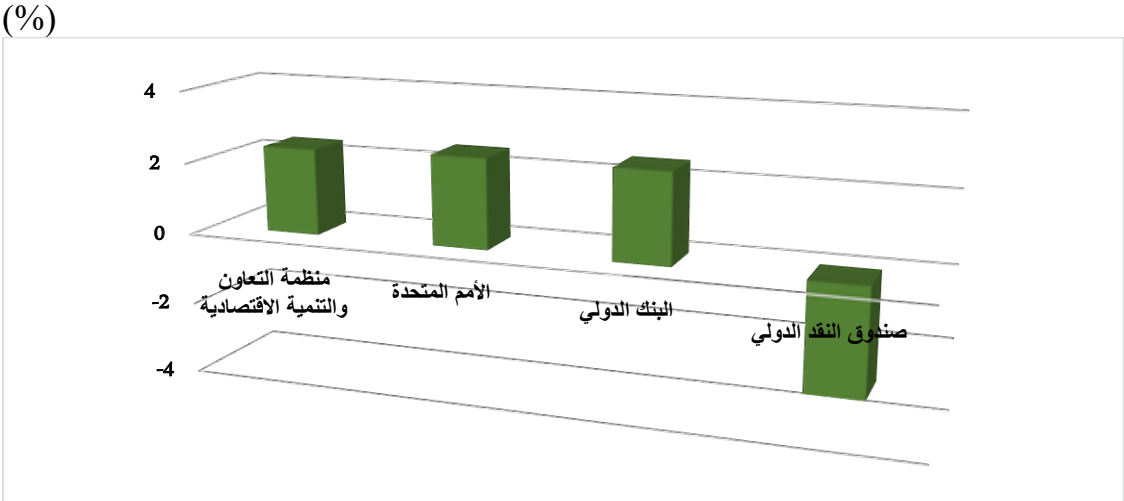

المصدر: التقارير المختلفة للمنظمات الدولية (2020).

ووفق تقديرات **صندوق النقد الدولي** لمعدل نمو الاقتصاد العالمي التي أعلنها في إطار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، توقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي إلى سالب 3 في المائة عام 2020 مع إمكانية استرداد عافيته في عام 2021 بتحقيق معدل نمو 5.8 في المائة، يُعزى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تراجع نمو

[4] UN, (2020). " World Economic Situation and Prospects 2020", Jan.
[5] OECD (2020), "OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk", March 2020.

الاقتصاد الأمريكي في عام 2020 نتيجة لتفشي الفيروس إلى سالب 5.9 في المائة بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلاً عن عمليات الاغلاق بسبب تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة التي تشهد أكبر معدل إصابات ووفيات في العالم. أما في منطقة اليورو فمن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى سالب 7.1 في المائة بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك. بالنسبة للاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في عام 2020 بحوالي 5.9 بالمائة. وظهر الاقتصاد الصيني بمعدل نمو موجب 1.2 في المائة عام 2020 بانكماش قدره سالب 4.9 في المائة، ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة. [6]

شكل (2)

معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا (%)

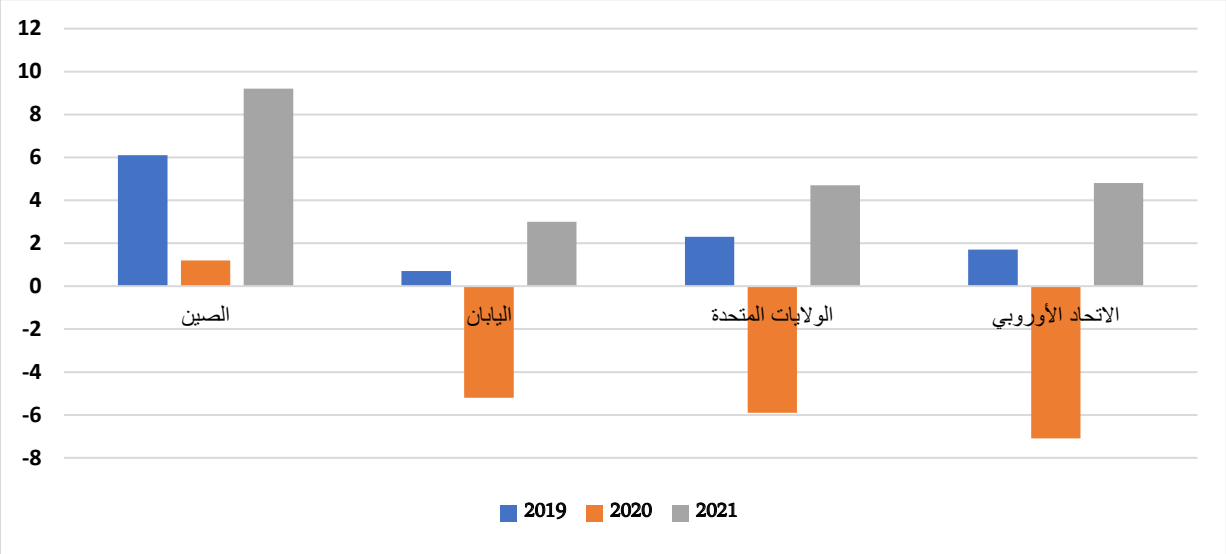

المصدر: صندوق النقد الدولي، (2020)، "توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020 و2021 "، مارس.

الطلب العالمي

ظهر فيروس كورونا في وقت تحتل فيه الصين مكانةً اقتصاديةً مرموقةً في الاقتصاد العالمي، ومن ثم انتشر إلى أكبر الاقتصادات مساهمةً وأكثرها تأثيراً على نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي الذين تبلغ مساهمتهم مجتمعة حوالي 55 بالمائة من الناتج الاجمالي العالمي، وأكثر من 60 في المائة من اجمالي التصنيع العالمي، وحوالي 50 في المائة من الصادرات

6 IMF (2020), "World Economic Outlook", April 2020. Available at: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

المصنعة حول العالم [7]. كذلك طال الفيروس منطقة الشرق الأوسط بالأخص إيران وبعض الدول العربية المصدرة للنفط. بالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم بما في ذلك تلك التي تعتبر خاليةً من تفشي الفيروس في أراضيها والتي يقع أغلبها في النصف الجنوبي للكرة الأرضية.

يبطئ تفشي الفيروس **الطلب العالمي** كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي. كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى. بالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة.

من جانب آخر، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب **العرض العالمي** من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة، ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الانتاجية طيلة فترة تفشي المرض نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المُتخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثراً على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020.

في نفس السياق، يعتبر قطاع تصنيع السلع المعمرة (السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية، ... إلخ) من القطاعات الرئيسة في العالم، بالأخص في الاقتصادات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. عليه فإن انقطاع الإمدادات نتيجة لتفشي الفيروس، من المتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم.

[7] الأونكتاد (2020)، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

شكل (3)
مساهمة الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي
في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، والتصنيع، والصادرات على مستوى العالم (%)

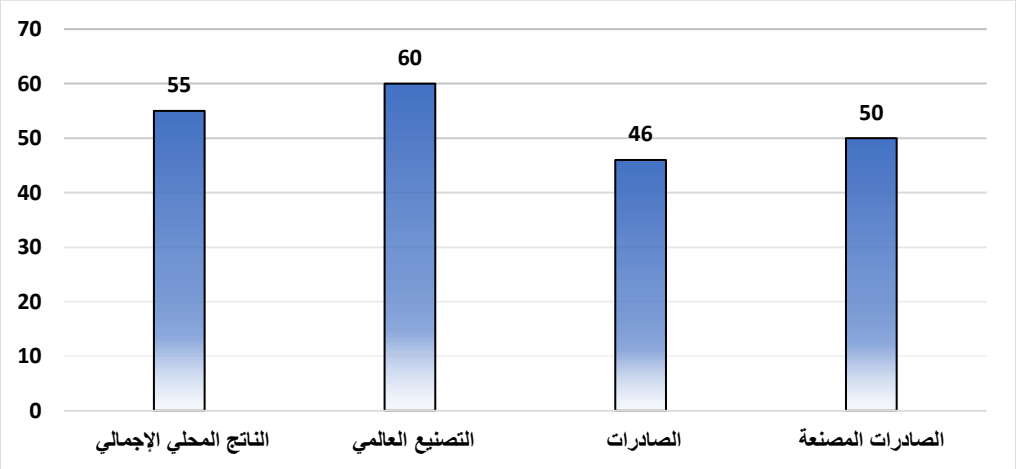

Sources: World Bank (2020), World Databank.

التجارة الدولية للسلع والخدمات

أصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثر بدوره على كل من الصادرات والواردات، حيث توقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤ حركة التجارة السلعية حول العالم في الأجل القصير نتيجة للاضطرابات الناتجة عن تداعيات الفيروس لظروف عدم اليقين وإغلاق الحدود بين الدول، بما في ذلك دول الإتحاد الأوروبي.

تشير التقارير إلى أن تجارة الخدمات في العالم تشهد تباطؤاً ملحوظاً منذ عام 2019، حيث انخفض معدل نموها من 4.7 في المائة في الربع الأول لعام 2019، إلى حوالي 2.8 في المائة في الربع الثالث لعام 2019. ومن المتوقع أن يتواصل الانخفاض، لا سيما أن تفشي فيروس كورونا أثر سلباً في الأجل القصير على عدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساساً لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات النقل الجوي، وخدمات السياحة اللتان تعتبران من أكثر القطاعات تأثراً بتفشي الفيروس [8]. على سبيل المثال، سجل مقياس تجارة خدمات النقل الجوي للركاب ومقياس تجارة خدمات نقل السلع 93.5 و94.3 نقطة على التوالي. حيث يغطي المؤشران التطورات حتى يناير 2020 ويعكسان إلى حد ما الجهود التي بُذلت في ذلك الوقت للحد من انتشار المرض، خصوصاً في الصين والدول المجاورة كاليابان وكوريا الجنوبية.

[8] WTO (2020), "New WTO indicator finds services trade weakening into second half of 2019", Services Trade Barometer, Dec 2019.

بالنسبة لقطاع السياحة، يعتبر السائحون الصينيون من أهم جنسيات السائحين في عدد من دول العالم وبالتالي فإن انتشار الفيروس من المؤكد أن يخفض الإيرادات المتوقعة لشركات السياحة حول العالم التي تُعد أسواقاً سياحية للصين من أهمها اليابان، وكوريا الجنوبية، وعدد من الدول العربية. بالتالي التأثير على ميزان المدفوعات الذي لن ينحصر فقط في الأثر السلبي على قطاع السياحة بل سيطال كذلك قطاع الفنادق الذي سجل خسائر في الصين، حيث تم إلغاء غالبية حجوزات الفنادق بعد الإعلان عن تفشي الفيروس مما كبد القطاع السياحي في الصين خسائر فادحة.

ليس من المتوقع أن يسترد القطاع السياحي عافيته خلال الفترة المتبقية من عام 2020، حيث قد يمتد الأثر إلى نهاية عام 2021، فربما يبدأ في استرداد عافيته لكن ليس بمستوى ما كان عليه قبل الأزمة حتى في حال انحسار الفيروس نظراً للانطباع السلبي حول المرض الذي سيطر على السياح العالميين.

في هذا الصدد، من المتوقع أن يتغير ترتيب دول العالم في **مؤشر تنافسية السفر والسياحة** [9] الذي يصدره **المنتدى الاقتصادي العالمي.** فالصين التي تحتل المركز رقم 13 بنحو 26.7 نقطة في المؤشر من المتوقع أن تتراجع في عام 2020، وكذلك الحال بالنسبة للدول التي تشهد معدلات إصابة مرتفعة بالفيروس وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للضوابط والقيود التي فرضتها الدول القاضية بمنع الدخول والخروج بالإضافة إلى إغلاق المناطق السياحية والترفيهية إلى حين إشعار آخر. وفقاً لمقياس تجارة الخدمات الصادر عن **منظمة التجارة العالمية** في 11 مارس 2020، من المتوقع أن يستمر ضعف معدل نمو تجارة الخدمات العالمية بسبب الفيروس، حيث من المرجح أن ينخفض أكثر في الأشهر المقبلة [10].

[9] World Economic Forum (2020), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019.
[10] WTO (2020), "WTO DG welcomes G7 leaders' statement on COVID-19", March 2020. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/dgra_17mar20_e.htm

شكل (4)

ترتيب أكبر عشرين دولة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام 2019

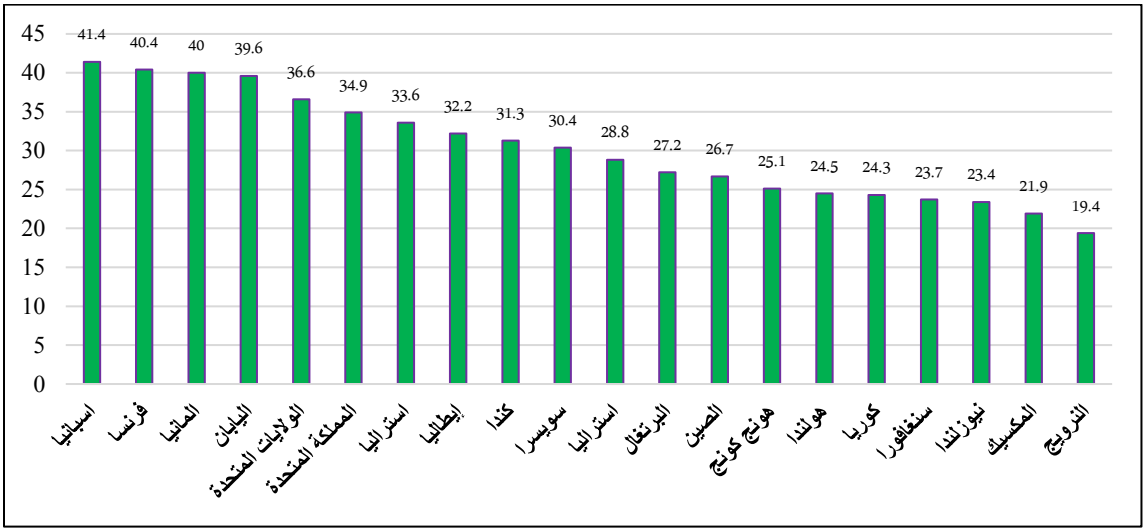

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (2020).

سوق النفط العالمي

في هذه الجزئية سيتم تناول الآثار التي تركها فيروس كورونا على سوق النفط العالمي من خلال تسليط الضوء على جانبي الطلب والعرض للسوق فضلاً عن البنية التحتية لقطاع النفط المتمثلة في نقل البترول التي طالتها تداعيات تفشي كورونا.

قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً في عام 2019 لتصل إلى حوالي 0.083 مليون برميل يومياً بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. في أعقاب انتشار فيروس كورونا، قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين. كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط. بناءً عليه، من المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط 99.73 مليون برميل في اليوم في عام 2020 [11]. من جانب آخر، تم تعديل توقعات الزيادة في مستويات المعروض النفطي العالمي في عام 2020 بمقدار 0.09 مليون برميل يومياً ليصل إلى حوالي 1.99 مليون برميل يومياً، الجدير بالذكر، أن

[11] OPEC (2020), Monthly Oil Report, March 2020.

المنظمة قامت بمراجعة الإنتاج بالزيادة في كل من روسيا، وتايلاند، وإندونيسيا، وعُمان، في حين تم تعديل الإنتاج بالنقصان في الولايات المتحدة، والصين، والمكسيك، وكولومبيا، والنرويج، وأذربيجان، وماليزيا.

أشارت **منظمة الأوبك** في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي تأثرت سلبياً بتفشي الوباء لا سيما وقود الطائرات نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس خارج الصين. كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا. من ناحية أخرى، تأثر قطاع النقل النفطي سلباً بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تشغيل المصافي، مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن.

شكل (5)

الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فبراير 2019 – مارس 2020)

(دولار للبرميل/شهري)

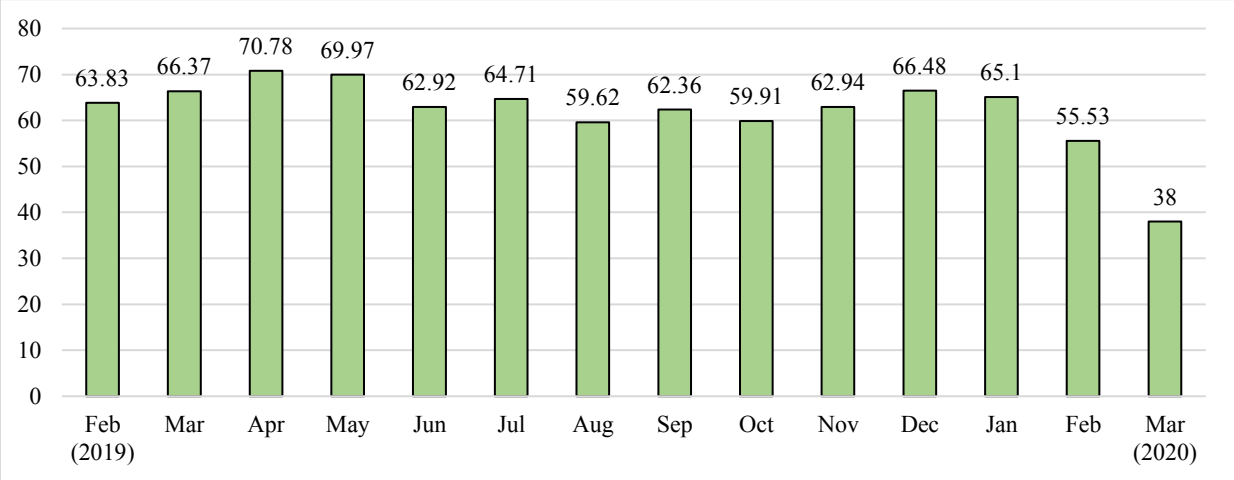

المصدر: منظمة الاقطار المصدرة للنفط (2020)

سوق العمل

تأثرت القوى العاملة في قطاعي السياحة والنقل باعتبارهما أكثر القطاعات تضرراً من تفشي الفيروس، غير أن الأثر امتد ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى تأثرت لاحقاً بالتدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بإغلاق المحال التجارية، ومناطق التسوق، والأماكن الترفيهية، علماً بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة.

عليه، فإن تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدي إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجوراً ضئيلة، فضلاً عن تخفيض ساعات العمل، بالتالي انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة. في المقابل، سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبياً خلال الأجلين القصير والمتوسط، نظراً لوجود بدائل أخرى للتواصل، مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيز التنفيذ تزامناً مع إعلان الدول الحجر الصحي.

في هذا السياق، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبب في فقدان ما يصل إلى 25 مليون وظيفة في العالم. استندت توقعات المنظمة على ثلاث فرضيات، الأولى متفائلة تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي الفيروس سيصل إلى 5.3 مليون عاطل، في حين تشير الفرضية الثانية غير المتفائلة إلى فقدان 24.7 مليون شخص وظائفهم في الفترة القادمة، أما الفرضية المعتدلة فتتوقع أن يصل عدد الوظائف المفقودة إلى 13 مليون وظيفة [12].

شكل (6)
فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا (مليون عاطل)

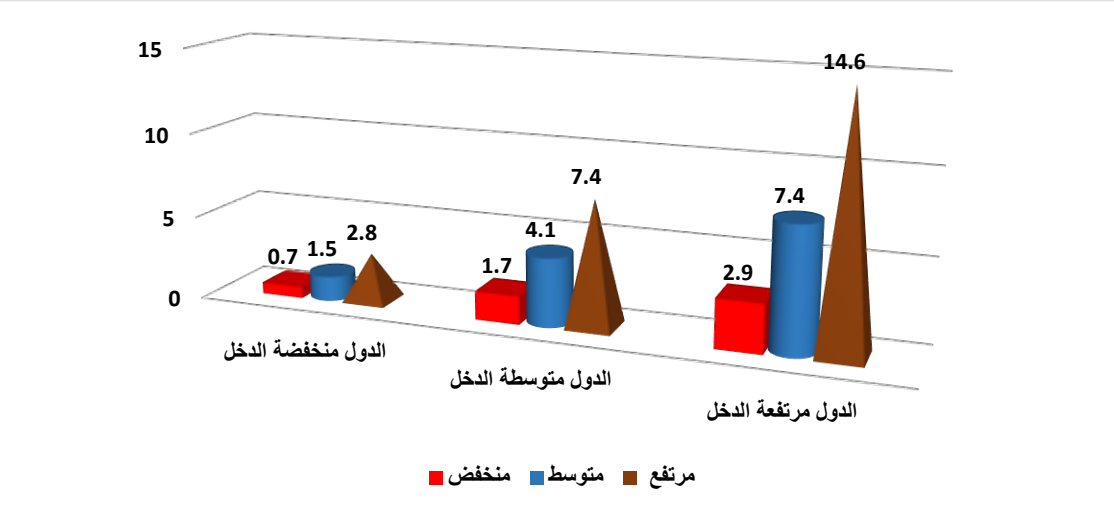

Source: ILO (2020), "How will COVID-19 affect the world of work", March.

الاستجابة العالمية على صعيد السياسات

بمجرد إعلان **منظمة الصحة العالمية** فيروس كورونا وباءً عالمياً، اتجهت المنظمات الدولية إلى توظيف مواردها لمصلحة الدول الأعضاء للحد من انتشار الوباء. حيث قامت المنظمة بالتعاون مع مؤسسة الأمم

[12] ILO (2020), "How will COVID-19 affect the world of work", March.

المتحدة، ومؤسسة الأعمال الخيرية السويسرية بإنشاء صندوق الاستجابة التضامنية " Solidarity Response Fund" لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الفيروس. حيث يتيح الصندوق، وهو الأول من نوعه دولياً، للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة في أي مكان في العالم المساهمة بشكل مباشر في جهود الاستجابة العالمية.

الحزم التحفيزية المقدمة من المنظمات الدولية

تبنت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء، حيث أعلن **صندوق النقد الدولي** حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، من بينها 50 مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئة (Rapid-Disbursing Emergency Financing Facilities) التي يقدمها لدوله الأعضاء (منخفضة الدخل، والأسواق الناشئة)، تشمل تدخلات بواقع 10 مليار دولار كقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً من خلال تسهيل الائتمان السريع (The Rapid Credit Facility) [13].

من جانب آخر، أعلنت **مجموعة البنك الدولي** في 17 مارس 2020 عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا. ستساهم المؤسسات التابعة للمجموعة في تقديم هذا الدعم، بحيث تساهم **مؤسسة التمويل الدولية** بتقديم 8 مليارات دولار، منها حوالي 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة. بينما ستقدم **مؤسسة التنمية الدولية** حوالي 1.3 مليار دولار، **والبنك الدولي للإنشاء والتعمير** حوالي 2.7 مليار دولار، في حين تساهم محفظة الإقراض الحالية بحوالي 2 مليار دولار. جدير بالذكر أن التمويل سيُستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وأيضًا تقليل الآثار السلبية المحتملة للفيروس، التي سوف تساهم في تعزيز متانة أنظمة الصحة العامة، بما في ذلك احتواء الأمراض وتشخيصها وعلاجها، ودعم القطاع الخاص. كما وافق المجلس التنفيذي للبنك في 2 أبريل 2020 على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا، كما أبدى البنك الدولي استعداده لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب 160 مليار دولار أمريكي خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة [14].

---

13 IMF (2020), "IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus", March 2020. Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus.

14 World Bank (2020), "World Bank Group Increases COVID-19 Response to $14 Billion To Help Sustain Economies, Protect Jobs", Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs.

كما أعلن **البنك الإسلامي للتنمية** عن تخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة 730 مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لفيروس كورونا. يساهم البنك من خلال صندوق التكافل الإسلامي بقيمة 280 مليون دولار، كما ستساهم المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة بحوالي 300 مليون دولار، إضافة إلى 150 مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات. سيُقدم التمويل إلى كل من القطاعين العام والخاص من أجل الحد من انتشار الوباء وتقليل أثره على الدول الأعضاء. سيتم تقديم التمويل في شكل منح، وموارد ميسرة، وتمويل تجاري، وإقراض للقطاع الخاص، وتغطية التأمين السياسي والتأمين ضد المخاطر [15].

من جانبها قامت مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية باتخاذ مجموعة من التدابير وحزم التحفيز المالي. في هذا الإطار كما أعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة الافتراضية التي عُقدت خلال شهر مارس 2020 عن ضخ 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي يتم توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا. كما كثف وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين اجتماعاتهم الاستثنائية بهدف حشد الجهود الدولية على عدد من الأصعدة، الإطار رقم (1) و(2).

الإطار رقم (1):
الاجتماع الافتراضي الاستثنائي الأول لمحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة العشرين

اجتمع وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية يوم الاثنين 23 مارس 2020، تحت رئاسة مجموعة العشرين السعودية، لمناقشة تأثير وباء COVID-19 على الاقتصاد العالمي وتنسيق جهودهم لمواجهة هذا التحدي العالمي. خلال الاجتماع، اتفق وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية على الآتي:

- رصد تطور وباء COVID-19 عن كثب، بما في ذلك تأثيره على الأسواق والظروف الاقتصادية واتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم الاقتصاد خلال هذه المرحلة وبعدها.
- وضع خطة عمل مشتركة لمجموعة العشرين تحدد الإجراءات الفردية والجماعية التي اتخذتها مجموعة العشرين وستتخذها للاستجابة لوباء COVID-19.
- دعم دور صندوق النقد الدولي، والعمل عن كثب مع مجموعة البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، في حشد جميع الموارد المتاحة واستكشاف التدابير الإضافية اللازمة لدعم الاستقرار المالي وتخفيف القيود المفروضة على السيولة من أجل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

خلص الاجتماع الافتراضي الطارئ لمجموعة العشرين إلى ضرورة تكثيف الجهود المشتركة لمجموعة العشرين والعمل بحزم وبطريقة منسقة لتقديم الدعم اللازم، بما يعمل على استقرار الاقتصاد العالمي، واستعادة الثقة، والحد من الآثار الاقتصادية السالبة. وضرورة قيام مجموعة العشرين بتعزيز تعاونها في التصدي لوباء COVID-19 ووضع رؤية للإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها أن تعزز الانتعاش السريع في الاقتصاد وتحفز إمكانية تحقيق نمو اقتصادي أقوى.

[15] ISDB (2020), "IsDB Group's Statement on Coronavirus", March 2020. Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus.

الإطار رقم (2):
الاجتماع الافتراضي الاستثنائي الثاني لمحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة العشرين

تم انعقاد الاجتماع الثاني لوزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين يوم الثلاثاء الموافق 31 مارس 2020 افتراضياً عبر تقنية الفيديوكونفرانس بهدف الاتفاق على خارطة طريق لتنفيذ التزامات قمة قادة مجموعة العشرين الافتراضية التي عقدت في 26 مارس 2020 تحت رئاسة مجموعة العشرين السعودية، وذلك بما يشمل المحاور التالية:

جهود التعاون الدولي المستقبلية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد: تكليف منظمة الصحة العالمية في إطار مبادرة الجاهزية العالمية لمواجهة الأوبئة (G20 Global Pandemic Preparedness Initiative) بإجراء تقييم لمدى جاهزية دول العالم لمواجهة الوباء وتحديد الفجوات القائمة بهدف صياغة تدخلات فعالة للمواجهة، ورصد الموارد اللازمة لذلك ومطالبة الدول بالانفتاح فيما يتعلق بمشاركة كافة المعلومات ذات العلاقة.

تخفيف التداعيات على الاقتصادات الفقيرة: طالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدائنين الثنائيين بوقف تحصيل الديون من الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، كما سيكون من المهم أيضاً أن يقوم الدائنون الآخرون بدور مماثل وفق دور مأمول من مجموعة العشرين لبناء توافق في الآراء حول مساندة الأعضاء الأشد فقراً على تجاوز هذه الأزمة لاسيما فيما يتعلق بدول نادي باريس.

تدابير عاجلة: أكدت العديد من البلدان أهمية التركيز في المرحلة الحالية على التدابير العاجلة لضمان توفير السيولة من خلال ترتيبات مبادلة العملات ما بين البنوك المركزية SWAPS Arrangements وخاصة الترتيبات الدولارية، وتوسيع نطاقها عالمياً لضمان توفير السيولة. وضرورة التركيز على الترتيبات الطارئة الداعمة للسيولة من قبل البنوك المركزية وخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل.

مواجهة حكومات العالم لفيروس كورونا المستجد

يتناول هذا الجزء الجهود التي تبذلها حكومات العالم للحد من انتشار فيروس كورونا بما فيها دول مجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول الإفريقية، ودول أمريكا اللاتينية. ما يجدر ذكره، أن أغلب حزم التحفيز المالي التي أعلنتها الدول تم توجيهها إلى تقوية برامج الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية المباشرة لدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى دعم برامج الضمان الاجتماعي والضمان الصحي.

في هذا الصدد، أعلنت **الولايات المتحدة الأمريكية** عن حزمة تحفيز تعتبر الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي كورونا بقيمة 2.3 تريليون دولار ما يعادل 11 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. في **استراليا**، وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 194 مليار دولار استرالي ما يعادل 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما قدمت **الحكومة الكندية** حزمة من التحفيزات الضريبية قيمة 193 مليار دولار كندي ما يعادل 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم النظام الصحي، بما يشمل الاختبارات الطبية، وتطوير اللقاحات، والإمدادات الطبية بقيمة

3.2 مليار دولار كندي. بالإضافة إلى مبلغ 105 مليار دولار كندي كمساعدات ماشرة قدمتها الحكومة الكندية دعماً للأسر الفقيرة، فضلاً عن مبلغ 85 مليار دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. في **جورجيا**، أعلنت الحكومة عن حزمة دعم بقيمة 2 مليار لاري جورجي تعادل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تشمل تأجيل دفع الاستحقاقات الضريبية على دخل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة حتى نوفمبر 2020، وزيادة نظام ضمان الائتمان، وزيادة الإنفاق الرأسمالي. كما قررت الحكومة أنها ستمول أي زيادة مطلوبة في الإنفاق الصحي.

من ناحية أخرى، قدمت **الحكومة الفرنسية** حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو (2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 312 مليار يورو (حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الإنفاق على الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كذلك أعلنت **الحكومة الألمانية** عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو (4.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) لدعم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وتوسيع نطاق استحقاقات رعاية الأطفال للأسر ذوي الدخل المنخفض، كما أعلنت عن 50 مليار يورو لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة [16].

على مستوى أمريكا اللاتينية، رصدت **الأرجنتين** حوالي 1.2 في المائة من ناتجها الإجمالي ووجهته إلى زيادة الإنفاق على قطاع الصحة، ودعم الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية المباشرة، وزيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم القطاعات المتضررة من تفشي الفيروس. في **البرازيل** أعلنت السلطات عن دعم نقدي مؤقت للأسر الفقيرة، وإعفاءات ضريبية مؤقتة وخطوط ائتمان مباشرة للشركات بهدف حماية القوى العاملة لديها، وتحويلات جديدة من الحكومة الإتحادية إلى حكومات الولايات لدعم الإنفاق الصحي. في **تشيلي**، قدمت السلطات حزمة من التدابير المالية تصل إلى 11.75 مليار دولار أمريكي (حوالي 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم العمالة وسيولة الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشمل مجموعة التدابير زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، وتعزيز الإعانات واستحقاقات البطالة، وحزمة من التحفيزات الضريبية. من ناحية أخرى، أنشئت **الحكومة الكولومبية**

16 IMF (2020), "Policy Responses". Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

الصندوق الوطني للطوارئ الذي سيتم تمويله جزئياً من الصناديق الإقليمية والدولية. وأعلنت الحكومة كذلك عن دعم إضافي لميزانية الصحة، إضافة إلى فتح خط ائتمان جديد يوفر دعم السيولة لجميع الشركات العاملة في قطاع السياحة.

على الرغم من عدم اكتشاف حالات إصابة كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن الدول الأفريقية اتخذت إجراءات احترازية تحسباً لتفاقم الأزمة. في **بنين** على سبيل المثال، وصلت حزمة التدابير المالية التي قدمتها السلطات إلى حوالي 17 مليون دولار أمريكي (0.1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي)، وتتطلع السلطات إلى تعزيز التدابير بالاعتماد على دعم المانحين. في **بوتسوانا**، رصدت الحكومة حوالي 2 مليار بولا بوتسوانية ما يعادل 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة تداعيات الأزمة. من ناحية أخرى، تدرس الحكومة في **بوركينافاسو** التدابير المالية الممكن اتخاذها والتي من شأنها معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية من تفشي الفيروس، حيث تم إعداد خطة للاستجابة لحالات الطوارئ في القطاع الصحي، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية للمستشفيات العامة، وتوسيع قدرات الكشف عن الحالات المصابة بالفيروس، وشراء الإمدادات الطبية لتيسير تنفيذ تدابير النظافة الصحية. في **بورندي**، لم يتم الإعلان رسمياً عن أي تدابير مالية لعدم اكتشاف حالات إصابة، إلا أن الحكومة أعلنت أن الخطة الاسعافية الطارئة قد تكلف حوالي 26 مليون دولار (0.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) مع إمكانية تعزيز الدعم المالي في حال تم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بالفيروس. في **الكاميرون**، أعلنت الحكومة عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار (0.1 في المائة من الناتج المحلي) عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته السلطات الكاميرونية. تتزامن الزيادة في الإنفاق الصحي وغيره من النفقات المتعلقة بالأزمات مع انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي.

جهود المصارف المركزية العالمية

على مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها **مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا** [17]، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية في 3 مارس 2020 كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الفيروس. ففي **الولايات المتحدة الأمريكية** وبناءً على القرار الطارئ للجنة السياسات النقدية **ببنك الاحتياطي الفيدرالي** تم تبني حزمة واسعة من القرارات لتيسير السياسة النقدية والتشجيع على الاقتراض ومنح مزايا تفضيلية للمقترضين من المصارف الأمريكية. في

17 Federal Reserve System (2020). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm

نفس السياق، بعد يوم واحد فقط من تخفيض مجلس **الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي** لسعر الفائدة، أعلن **بنك كندا المركزي** [18] كذلك تخفيض سعر الفائدة النقدية بواقع 0.5 نقطة مئوية لتعزيز مناعة الاقتصاد الكندي ضد فيروس كورونا. كما قدم **بنك الصين الشعبي** حزمة تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين 0.5 إلى 1 نقطة مئوية، مما سمح بتوفير ما يعادل 79 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الوطني.

كما كان للمصارف المركزية في الدول الاسكندنافية دوراً في حزم التحفيز التي قدمتها غالبية دول العالم، حيث خفض **بنك النرويج المركزي** سعر فائدة السياسة النقدية بحوالي نصف نقطة مئوية مما أدى إلى انخفاض تكاليف الإقراض بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية عاجلة للقطاع المصرفي لأجل ثلاثة أشهر. في حين ضخ **بنك السويد المركزي** أموالاً بلغت قيمتها 51 مليار دولار في القطاع المصرفي لتمكين المصارف السويدية من تقديم التمويل اللازم للشركات المحلية لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للحد من انتشار الفيروس. في نفس السياق، خفض **بنك اليابان المركزي** من سعر فائدة السياسة النقدية، فيما تدرس الحكومة اليابانية إمكانية تقديم تخفيضات إضافية والمزيد من تحفيز الظروف النقدية.

كما لجأ **بنك الارجنتين المركزي** إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الائتمان المصرفي للأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما خفض **البنك المركزي البرازيلي** سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى أدنى مستوى تاريخي وهو 3.75 في المائة. كما أعلن عن حزمة من القروض المدعومة بسندات القطاع الخاصة للمؤسسات المالية. وخفض **البنك الاحتياطي الأسترالي** سعر الفائدة النقدية مرتين في مارس 2020 بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 0.25 في المائة، كما أعلن كذلك عن خفض العائد على السندات الحكومية لأجل 3 سنوات بنحو 0.25 بالمائة من خلال شراء سندات حكومية في السوق الثانوية [19].

في السياق ذاته، بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدته النقدية بواقع 65 نقطة أساس إلى 0.1 في المائة، قدم **بنك انجلترا المركزي** حزمة من الحوافز لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض متطلبات رأس المال للمصارف البريطانية [20]. هذه الإجراءات من شأنها توفير موارد إضافية للمصارف البريطانية بما يمكنها من توجيه الائتمان للقطاع المنزلي (الأفراد والأسر) وقطاع الأعمال

18 Bank of Canada (2020). Available at: https://www.canada.ca/en/public-health/services/diseases/2019-novel-coronavirus-infection/being-prepared.html

19 IMF (2020). Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

20 Government of the UK, Bank of England (2020). Available at: https://www.bankofengland.co.uk/news/2020/march/the-covid-corporate-financing-facility

(الشركات) في المملكة المتحدة خلال فترة تفشي فيروس كورونا. كما سيتبع بنك إنجلترا آلية لمراقبة المصارف حول مدى قدرتها على توظيف هذه الموارد في مصلحة الأفراد والشركات ضد تداعيات الفيروس.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه غالبية المصارف المركزية العالمية خفض معدلات فائدتها النقدية، تحفظ **البنك المركزي الأوروبي** على الاستجابة لتفشي فيروس كورونا بنفس النهج الذي اتبعه البنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود سالب 0.5 في المائة، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفراً، حيث اتخذ منحى آخر من خلال الاعتماد على عمليات التيسير الكمي مع إبقاء أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضخ أموال من خلال التوسع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية العام 2020 مما عزز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، قدم **البنك المركزي الأوروبي** حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة تيسيريه. كما عزز البنك في 18 مارس 2020 تسهيلاته الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم 750 مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض [Pandemic Emergency Purchase Programme (PEPP)][21].

استدرك **مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي** لاحقاً ضرورة تعزيز الخطوة التي اتخذها مسبقاً في مواجهة الفيروس بتخفيض سعر الفائدة بواقع نصف نقطة مئوية من خلال إطلاق برنامج تيسير كمي بقيمة 700 مليار دولار من خلال شراء سندات خزانة أمريكية في حدود 500 مليار دولار، إضافة إلى أوراق مالية كضمان لرهونات عقارية في حدود 200 مليار دولار [22].

ثانياً: الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية

الأثر على أداء الاقتصادات العربية

بحكم العلاقات التجارية القوية بين الدول العربية وباقي دول العالم وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي والصين وانكشاف الدول العربية على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من مجموعات الدول الأخرى، سوف تطال تداعيات فيروس كورونا غالبية الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط على حدٍ سواء. سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة تناول الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا المستجد على أداء الاقتصادات

[21] European Central Bank (2020), "Our response to the coronavirus emergency". Available at: https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html
[22] Federal Reserve System (2020). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20200323b.htm

العربية على عدد من الأصعدة إضافة إلى السياسات التي تبنتها الدول العربية لتجاوز التداعيات الناتجة عن تفشيه.

القطاع الحقيقي

من المتوقع تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات لعل من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48 في المائة من الطلب الكلي في الدول العربية علاوة على تأثر الانتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك من المتوقع تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية، وهو ما سينعكس على بعض الاستثمارات في المرحلة المقبلة. من ناحية أخرى، تأثر القرار الاستثماري بعدم اليقين بخصوص ما سيؤول إليه الوضع خلال الشهور المتبقية من عام 2020 وهو ما قد يؤدي إلى تأثر المشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط لها، نتيجة تباطؤ النمط الاستهلاكي.

قطاع المالية العامة

من المتوقع أن تواجه الدول العربية خلال عام 2020 تحديات ذات صلة بتداعيات فيروس كورونا على أوضاع المالية العامة، وقد تمتد إلى العام القادم نظراً لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار الفيروس، وتبقي الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الدول العربية، وهو ما قد يتطلب مراجعة موازناتها العامة نظراً للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود 38 دولار للبرميل في مارس 2020، فضلاً عن حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي التي قد تتزايد بعد المحاولات الجارية باكتشاف أمصال وأدوية لعلاج الأعراض الناتجة عن فيروس كورونا، فضلاً عن التحديات القائمة في هذه الدول قبل ظهور الفيروس.

على مستوى الدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن يؤدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام 2020 التي دخلت حيز التنفيذ. هذا من شأنه أن يقلل من الإيرادات الحكومية للدولة ويتسبب في عجوزات مالية أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة. بالتالي لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارئ على الفيروس، قد تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط في الأجل الطويل إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية. من ناحية أخرى، على الرغم من حجم الإنفاق الكبير للدول المصدرة للنفط وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها قد تستفيد من ميزة **الصناديق السيادية** التي كونتها من فوائضها المالية الناتجة

عن ارتفاع أسعار النفط في سنوات سابقة التي يبلغ إجمالي حجم أصولها 2,978.6 مليار دولار أمريكي [23].

من ناحية أخرى، تواجه الدول العربية المستوردة للنفط ظروفاً استثنائية تتمثل في عجز الموازنات العامة وربما تكون الفرصة سانحة للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية باعتبار أن تقديرات موازنة 2020 التي أجريت في عام 2019 قد بُنيت على فرضيات أسعار مرتفعة نسبياً عن الأسعار الحالية، وبالتالي هناك إمكانية للدول المستوردة للنفط لعكس هذه الوفرة المتوقعة من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية وبالأخص دعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتضررة على رأسها النقل الجوي والسياحة، أو قد تلجأ إلى زيادة حجم الإنفاق على القطاع الصحي وخدمات الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة. يعتبر انخفاض أسعار النفط ميزة سوف تمكن بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبني عملية التحول التدريجي من الدعم غير المباشر على السلع والخدمات الأساسية إلى الدعم النقدي المباشر الموجه إلى مستحقيه.

الدين العام

في خِضم التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا، يعتبر موضوع الدين العام أحد أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول العربية للتصدي لجائحة كورونا. فبالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من أجل توفير السيولة اللازمة للجهاز المصرفي لدعم القطاع الخاص، هناك بعض المقترحات بإصدار سندات دين حكومية لدعم جهود الدول العربية لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة هذا الوباء. حيث يمثل تفشي فيروس كورونا عبئاً إضافياً على حجم الدين العام في الدول العربية سيما وأن الإجراءات الحالية سوف تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام القادمة. في **المغرب**، أشارت الحكومة المغربية إلى إمكانية تجاوز سقف الدين العام لعام 2020 بنحو 3 مليارات دولار أمريكي بسبب جائحة كورونا. من ناحية أخرى، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر في إصدار سندات دين لدعم جهودها في التصدي لجائحة كورونا، حيث أصدرت **قطر** سندات سيادية بقيمة 10 مليار دولار. كما شرعت الكويت في اجراء بعض التعديلات على قانون الدين العام يسمح للحكومة باقتراض حوالي 25 مليار دينار كويتي[24]. وكانت **الامارات** قد أعلنت في عام 2019 عن إصدار سندات اتحادية في 2020 وذلك وفقاً لمرسوم القانون

[23] Sovereign Wealth Fund Institute (2020). Available at: https://www.swfinstitute.org/

[24] الكويت (2020)، وزارة المالية، مشروع قانون الدين العام، ابريل 2020.

الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام والذي يمكن الحكومة الاتحادية من إصدار السندات السيادية، ومساعدة القطاع المصرفي على تلبية قواعد السيولة الدولية بمجرد إصدارها وتطوير سوق الأوراق المالية [25].

القطاع النقدي والمصرفي

عند قيام البنك المركزي بإعلان المؤشرات الكمية لسياسته النقدية، يتبادر إلى الذهن قنوات انتقال السياسة النقدية (سعر الفائدة، الائتمان المحلي، وأسعار الأصول) إلى القطاع الحقيقي حيث يظهر الأثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم. في هذا الصدد، يُلاحظ أن غالبية حكومات العالم قد لجأت إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا، حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل. في هذا الإطار لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة النقدية في آنٍ واحد حيث أن كل جولات الخفض تمت خلال شهر مارس من عام 2020 وبنسب متقاربة من بعضها البعض، وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام 2019 بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية.

من جانب آخر، اتخذت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة). كما قدمت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من المزايا للمصارف التجارية من أجل تخفيف آثار انتشار الفيروس على عملائها والتي سوف يتم التطرق إليها في الجزء التالي من الدراسة والخاص بجهود الدول العربية.

[25] الامارات العربية المتحدة (2020)، " مرسوم القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام"، وزارة المالية.

شكل (7) معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية (%)

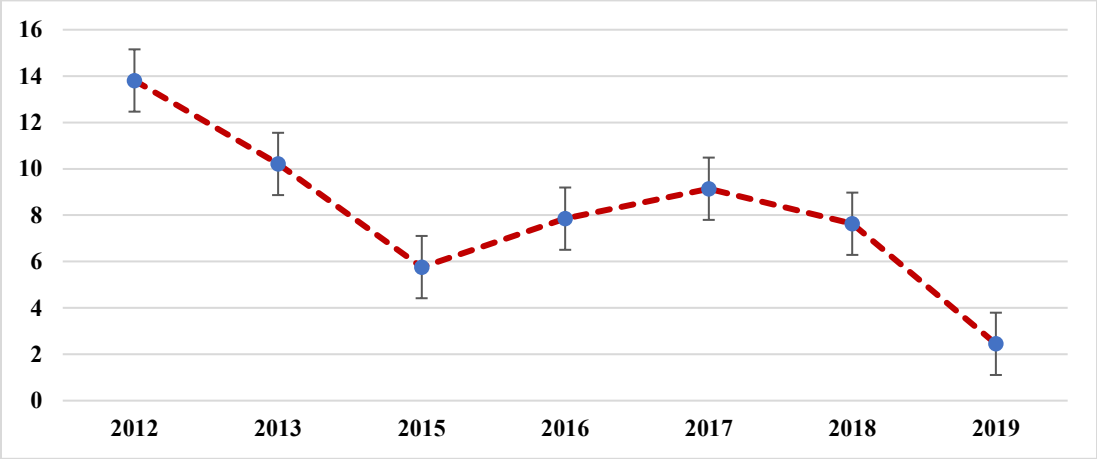

المصدر: صندوق النقد العربي (2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020.

لا بد من الأخذ في الاعتبار هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية وتناول أثر السياسات التحفيزية على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، وحجم التعثر في التمويل المصرفي، حيث أن أداء هذه المؤشرات يتباين بين المصارف، ويختلف بين المصارف ذات العجز السيولي والمصارف ذات الفائض السيولي.

بالنسبة للمصارف الكبيرة التي تتمتع بفائض سيولي، من المتوقع أن تقدم تسهيلات مصرفية ومزايا مجزية لعملائها مقارنة بتلك التي في الأصل كانت تعاني من عجز سيولي قبل تفشي فيروس كورونا. على سبيل المثال التسهيل المصرفي الخاص بتأجيل أقساط القروض لفترة زمنية محددة، يمكن أن تمنح المصارف الكبيرة (من حيث رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة) لعملائها فترة زمنية أطول تتراوح بين 3 و6 أشهر، في حين ستكتفي المصارف الصغيرة والمتوسطة بتأجيل أقساط القروض لعملائها لفترة زمنية قصيرة تتراوح بين الشهر وثلاثة أشهر.

تجارة الخدمات في الدول العربية

خدمات النقل

خفض عدد من شركات الطيران العربية رحلاتها اليومية في أعقاب انتشار فيروس كورونا. يُذكر أن الدول العربية تمتلك عدداً من خطوط الطيران الدولية تغطي مناطق شاسعة حول العالم والتي طالها التأثير بالفيروس، حيث أعلن عدد منها وقف الرحلات الجوية من وإلى عدد من المناطق الموبوءة. في هذا السياق، اتخذت شركات الطيران العربية عدد من الاجراءات للحد من انتشار الفيروس، تمثلت في إعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة على إلغاء وتأجيل الرحلات في ظل اتخاذ السلطات الوطنية في الدول العربية عدد

من التدابير مثل عدم إصدار تأشيرات دخول للدولة وتعليق دخول حاملي التأشيرات سارية المفعول لحين إشعار آخر.

خدمات السياحة

يعتبر القطاع السياحي في الدول العربية من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات تفشي فيروس كورونا لا سيما أن 80 في المائة [26] من القطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة. نظراً للجهود الدولية للحد من تفشي فيروس كورونا، والقيود التي فُرضت على حركة السفر والسياحة بين الدول، تأثر قطاع السياحة بصورة مباشرة لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للموازنات العامة وكذلك موازين مدفوعاتها.

في الأجل القصير كان الأثر قوياً نظراً لحالة الارتباك التي سادت القطاع والخسائر التي يتكبدها مقدمي الخدمة في الدول العربية نظير إلغاء بعض الحجوزات من الفنادق. لذلك يعتبر توفير تدابير وإجراءات تعويضية للفاعلين في قطاع السياحة من ضمن الأولويات التي يجب أن تركز عليها الدول العربية نظراً لأهمية القطاع في توفير فرص العمل، ودعم الناتج المحلي الإجمالي، ودعم تجارة الخدمات، ورفد الموازنات العمومية للدول العربية، فضلاً عن توفير العملة الصعبة.

في هذا السياق، سوف تستفيد الشركات العاملة في المجال السياحي من حزمة المزايا والحوافز التي قدمتها بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا خاصة تلك المتعلقة بتأجيل أقساط العمليات التمويلية القائمة، أو الاستفادة من المزايا المُقدمة من الحكومات فيما يتعلق بتخفيض عبء التكاليف التشغيلية، وتقديم حوافز ضريبية.

في الأجل المتوسط والطويل، تمثل خدمات السياحة والسفر إحدى مكونات حساب الخدمات في الميزان الجاري وبالتالي فإن خسائر القطاع سوف تنعكس على موقف حساب العمليات غير المنظورة لميزان المدفوعات. فكلما تمتع الاقتصاد بفائض وافر في حساب التجارة السلعية (الصادرات والواردات السلعية) فإن ذلك سيتيح له تعويض العجز في حساب العمليات غير المنظورة الذي يشمل الخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية، وهو ما سوف يسهم في تخفيف أثر تراجع متحصلات قطاع السياحة، والعكس صحيح.

[26] UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.

شكل (8)
ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر والسياحة العالمي (2019)

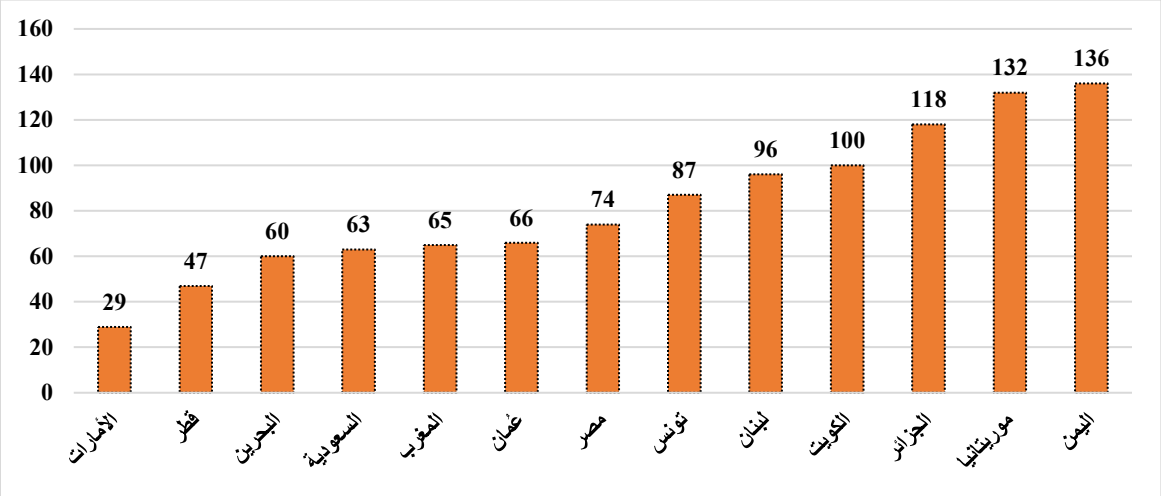

Source: World Economic Forum (2020), Travel & Tourism Competitiveness Index, 2019

التجارة السلعية

تعتبر الصين أحد أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث تشير الإحصاءات إلى أنه حتى عام 2018 تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بوزن نسبي بلغ 13 في المائة عام 2018، وذلك بعد الإتحاد الأوروبي الذي احتل المرتبة الأولى في حركة التجارة السلعية مع الدول العربية بوزن نسبي بلغ 20 في المائة من إجمالي تجارة الدول العربية مع العالم. شهد عجز الميزان التجاري تحسناً في الفترة الأخيرة وبالأخص مع الصين حيث تحول العجز البالغ 38 مليار دولار في عام 2017 إلى فائضاً قدره 34 مليار دولار عام 2018، في حين سجل موقف الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي عجزاً قدره 48 مليار دولار مقابل 117 مليار دولار في عام 2017[27]. ومن المتوقع أن يؤثر انتشار الفيروس على موقف التجارة الخارجية للدول العربية مع أبرز شركائها التجاريين.

الاسواق المالية العربية

تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية. كذلك سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المُدرجة. وفقاً **للمؤشر المركب** الذي يصدره **صندوق النقد العربي** الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجعاً ملحوظاً في مارس 2020. يعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق تأثراً حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة 21.7 في المائة، في حين تراجعت بورصة البحرين بنسبة 14.9 في المائة،

[27] صندوق النقد العربي (2019)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 13.8 في المائة. وبلغ معدل تراجع قيمة الأسهم في سوق المال السعودي في شهر مارس 351 نقطة مقابل 396 نقطة في فبراير بمعدل انخفاض بلغ 11.5 في المائة.

شكل (9)
موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا وفقاً للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي لشهري مارس وفبراير 2020، ومعدل التغير (%)

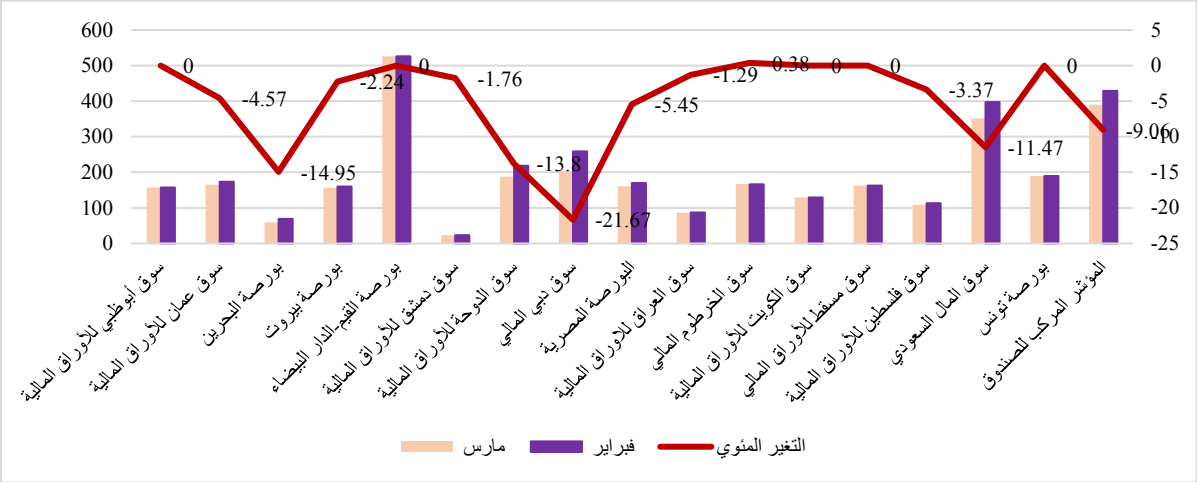

المصدر: صندوق النقد العربي (2020).

الإنتاج النفطي في الدول العربية

تشكل احتياطيات الدول العربية من النفط الخام حوالي 57.1 في المائة من الاحتياطيات العالمية، حيث شهد الإنتاج النفطي في الدول العربي انخفاضاً بلغ 0.2 في المائة ليصل إلى 712.3 مليار برميل في عام 2018. من ناحية أخرى، يمثل احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 27.1 في المائة من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي حيث وصل إلى 54.6 تريليون متر مكعب في عام 2018 بزيادة قدرها 0.6 في المائة [28].

من ناحية أخرى، بلغ إنتاج أوبك من النفط الخام حوالي 27.84 مليون برميل يومياً في فبراير 2020، بانخفاض 510 برميل يومياً عن بيانات يناير 2020. يعتبر هذا المستوى أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة. يعزى ذلك إلى توقف امدادات النفط من ليبيا بسبب الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول انتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا إلى جانب التزام الدول العربية بشكل عام باتفاق "أوبك+" لتعديل كميات الانتاج لضمان توازن السوق. من المتوقع أن يتأثر انتاج الدول العربية من النفط

[28] OAPEC (2020), "OAPEC Monthly Bulletin". Available at: http://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin

خلال عام 2020 بعدد من العوامل من أهمها التوقعات بركود النشاط الاقتصادي العالمي والتطورات فيما يتعلق بـ "اتفاق أوبك+" الذي تستهدف دول أوبك من ورائه ضمان توازن السوق النفطية.

ثالثاً: السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المُستجد

تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصادات العربية. بلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية حوالي 206 مليار دولار أمريكي حتى بداية مايو 2020. بعض الدول العربية قامت بإنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما هو الحال في المغرب والكويت. بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلاله التبرعات من داخل وخارج السودان. من جانب آخر لجأت غالبية الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم عبر مصارفها المركزية من خلال خفض أسعار الفائدة الأسمية كما سبق الإشارة. (الملحق 1)

الحزم التحفيزية في الدول العربية

اتخذت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات جادة للحد من انتشار فيروس كورونا. على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبنت السعودية خلال الربع الأول من عام 2020 حزمة تحفيزية بقيمة 34.4 مليار دولار (16.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، كما أعلنت السلطات تحمل نسبة 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة اجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال سعودي. كما تم بمنتصف شهر أبريل 2020 الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية بقيمة 97.5 مليار ريال سعودي [29] ما يعادل 26 مليار دولار وبالتالي يرتفع اجمالي الحزم التي قدمتها المملكة إلى 60.4 مليار دولار، في حين أعلنت **الإمارات** عن تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة 76 مليار دولار (238 مليار درهم بما يعادل نحو 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

في نفس الصدد، أعلنت آلية إدارة الأزمات في **قطر** عن تقديم حزمة من السياسات التحفيزية بحوالي 23.4 مليار دولار 75 مليار ريال قطري (ما يعادل نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). كما أودعت الحكومة الكويتية مشروع قانون لدى البرلمان يسمح بتوظيف 500 مليون دينار كويتي ما يعادل 1.6 مليار دولار (1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، كذلك أطلقت **الكويت** مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي

[29] وزارة المالية السعودية (2020)

بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بمشاركة المصارف التجارية لمجابهة تحديات تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره وذلك لمجابهة الاحتياجات التمويلية الطارئة والعاجلة للحكومة الكويتية في مواجهة الازمة. في **البحرين** أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة 560 مليون دينار بحريني ما يعادل 1.5 مليار دولار لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد البحريني. تشمل الإجراءات التي تمتد على مدى ثلاثة أشهر دفع رواتب البحرينيين العاملين في القطاع الخاص وإعفاء المحلات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الحكومية، كما تعتزم الحكومة البحرينية تنفيذ حزمة بقيمة 11.4 مليار دولار ما يعادل 4.3 مليار دينار في القريب العاجل كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد [30].

على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى، أنشأ **العراق** حساباً خاصاً تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا بقيمة أولية 20 مليون دولار بالإضافة إلى مساهمة بنك العراق التجاري بقيمة 5 مليون دولار، حيث خصص البنك المركزي في هذا الصدد مبلغ 30 مليار دينار عراقي لدعم جهود الحكومة العراقية في مواجهة الفيروس [31]. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي العراقي تسهيلات مصرفية تعمل على إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص تلك المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عُرضةً لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

من ناحية أخرى قدم **الأردن** [32] دعماً للاقتصاد بحوالي 1,550 مليون دينار أردني ضمن سياسته الطارئة للحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد، بالإضافة إلى 150 مليون دينار أردني عبارة عن تأمين السيولة اللازمة لتغطية المستحقات المالية للقطاع الخاص. كما أعلنت **مصر** حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة 100 مليار جنيه تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية في هذا الصدد تقضي بإعفاء أي غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم السداد تشمل الخطة أيضاً تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا. في 3 ابريل 2020 تلقت الحكومة المصرية دعماً من البنك الدولي بقيمة 7.9 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الدولة في التصدي لجائحة كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام

[30] IMF (2020), https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

[31] البنك المركزي العراقي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://cbi.iq

[32] البنك المركزي الاردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.cbj.gov.jo

الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف الى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الطلب على الخدمات الصحية [33].

في **المغرب**، تم تخصيص 10 مليار درهم ما يعادل مليار دولار أمريكي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بوباء كورونا لاسيما فيما يتعلق بدعم البنية التحتية للقطاع الصحي والمعدات والمستلزمات الطبية. أما في **تونس** أعلنت السلطات عن خطة طوارئ بقيمة 2.5 مليار دينار تونسي (2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بحوالي 150 مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى 100 مليون دينار تونسي لدعم المستشفيات بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا. في **موريتانيا**، أطلقت السلطات حساباً خاصاً لمواجهة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامن Covid-19" حيث بلغت قيمة التبرعات حتى 14 ابريل 2020 حوالي 582 مليون أوقية. كما أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة 10 ملايين دولار (0.13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لاحتواء تفشي الوباء. كما تلقت الحكومة الموريتانية دعماً مالياً من البنك الدولي بقيمة 5.2 مليون دولار لدعم جهودها في مواجهة فيروس كورونا [34]. في **السودان**، يمثل فيروس كورونا عبئاً اضافياً للتحديات القائمة والتي تواجهها الحكومة السودانية، حيث يتلقى السودان عدد من المساعدات من المنظمات الإقليمية والدولية من بينها البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة، بالإضافة الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية. وفي 15 أبريل أعلن مجلس الوزراء السوداني عدد من القرارات الاقتصادية من ضمنها زيادة كبيرة في رواتب موظفي القطاع العام، بالإضافة إلى إنشاء صندوق استثماري يشارك فيه القطاع الخاص الوطني بجانب صندوق سيادي لإيداع التبرعات بالنقد الأجنبي والعملة المحلية. في **فلسطين**، أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني عن إطلاق برنامج تمويلي طارئ باسم **"إسناد"** يستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من النفاذ الى التمويل ومواجهة تداعيات فيروس كورونا الاقتصادي، علماً بأن الصندوق لديه عدد من البرامج الاقتصادية مثل **"إبدا"**.

[33] World Bank (2020), "Egypt: World Bank Provides US$7.9 Million in Support of Coronavirus Emergency Response", April 2020. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/egypt-world-bank-provides-us79-million-in-support-of-coronavirus-covid-19-emergency-response

[34] World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritania's COVID-19 Response", available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritanias-covid-19-response

شكل (10) حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية التي انتهجتها الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا
(مليار دولار)

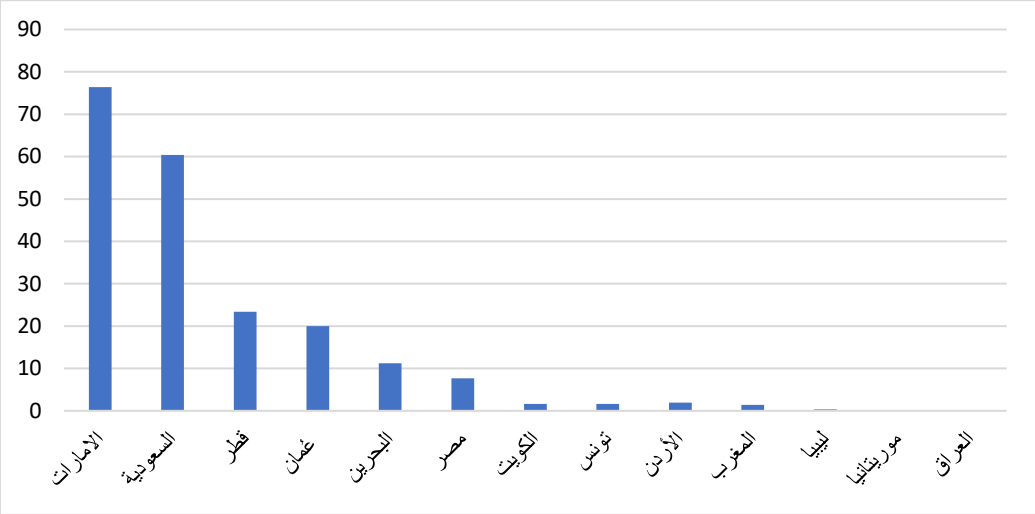

المصدر: المواقع الالكترونية الرسمية لوزارات المالية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مارس 2020.

جهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية

علاوة على ذلك، قامت غالبية البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة مستفيدة من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإجراء جولتين من خفض الفائدة.

في هذا الصدد، أعلنت **مؤسسة النقد العربي السعودي** [35]، خفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع 75 نقطة أساس بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من 1.25 إلى 0.50 بالمائة. هدفت **(ساما)** من هذا الإجراء إلى تحقيق الاستقرار المالي في ظل تفشي فيروس كورونا. كذلك أجرى **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** [36] تعديلات على أسعار فائدته النقدية المختلفة. حيث أجرى تخفيضاً على معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدرها لأجل أسبوع واحد بحوالي 0.75 نقطة مئوية علماً بان شهادات الإيداع المُصدرة من قبله تعتبر الأداة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي. كما خفض أيضاً سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وهوامش المرابحات بنحو 50 نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار 50 في

35 مؤسسة النقد العربي السعودي (2020)، " بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/allnews.aspx.

36 مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://centralbank.ae/ar/about-us.

المائة لجميع البنوك من 14 في المائة إلى 7 في المائة. في نفس السياق، بلغت قيمة الدعم الكلي المقدم من مصرف الامارات المركزي حوالي 256 مليار درهم ما يعادل 69.2 مليار دولار. تتألف خطة الدعم المالي من عدد من البنود من بينها اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، خُصصت من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. علاوة على ضخ سيولة بنحو 61 مليار درهم من خلال قرار المصرف تخفيض متطلبات الاحتياطيات للودائع تحت الطلب لجميع البنوك بمقدار النصف، من 14 في المائة إلى 7 في المائة يمكن استخدامها لدعم إقراض البنوك للاقتصاد الإماراتي وإدارة السيولة لديها. وسيواصل المصرف المركزي مراقبة تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد ويظل جاهزا للتدخل لتخفيف أثر الأزمة [37].

كذلك خفض **البنك المركزي العماني** [38] معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من 1.25 إلى 0.50 في المائة، وقام بزيادة آجال عمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، كما سعر الفائدة على عمليات خصم أذونات الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 في المائة. وخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع آجال عمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك المركزي العماني حزمة من الإجراءات الوقائية تمثلت في خفض رأس المال الوقائي بنسبة 50 في المائة من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة، ورفع نسبة التسليف بواقع 5 في المائة. كما أعلن **مصرف البحرين المركزي** عن تخفيض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لمدة أسبوع من 2.25 في المائة إلى 1 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2 في المائة إلى 0.75 في المائة وسعر الإقراض لليلة واحدة من 4 في المائة إلى 1 في المائة. كما عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، شجع المصارف والمؤسسات المالية على الاستجابة لجولات التخفيض التي أعلنها البنك المركزي على أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس، بتقليص هوامش الأرباح ومعدلات الفائدة للعملاء المتأثرين بفيروس كورونا فضلاً عن أي رسوم وعمولات، أو إجراءات مصرفية أخرى [39].

---

37 صندوق النقد العربي (2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، ابريل 2020.

38 مصرف عُمان المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://cbo.gov.om.

39 بيان مصرف البحرين المركزي للمصارف التجارية.

شكل (11)

تعديلات أسعار الفائدة الرئيسة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية

في مارس 2020 (%)

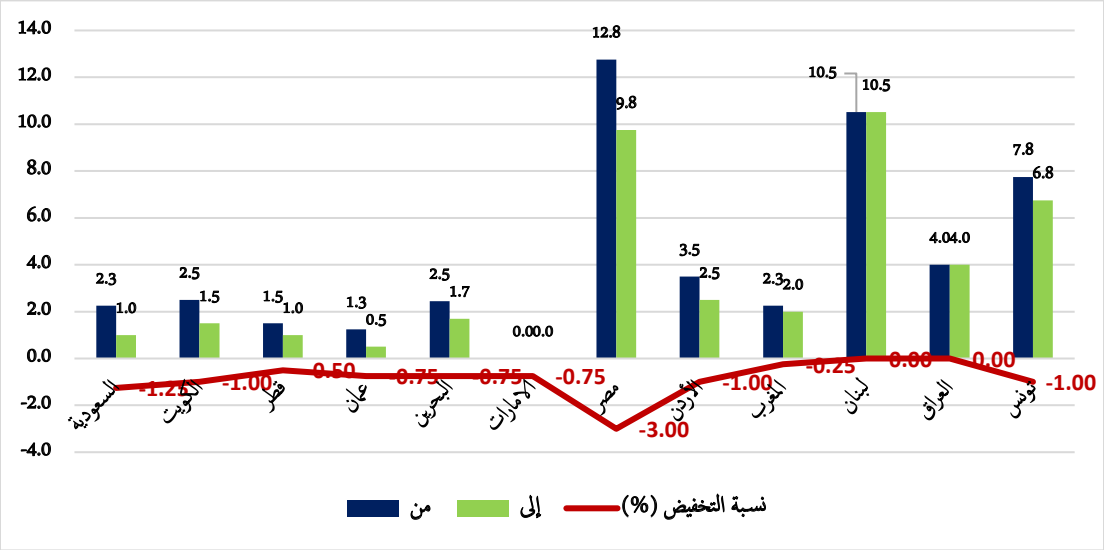

المصدر: صندوق النقد العربي (2020)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، 2020.

من جانب آخر، بلغ سعر الفائدة في الكويت أدنى معدل له وفق المستويات التاريخية، حيث خفض **بنك الكويت المركزي** [40] سعر الخصم في 4 مارس 2020 بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من 2.75 في المائة إلى 1.5 في المائة، وهو المستوى الأدنى تاريخيًا، مستهدفًا بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. كما خفض **مصرف قطر المركزي** [41] معدلات الفائدة على الإيداع من 1.5 بالمائة إلى 1 بالمائة بمقدار 50 نقطة أساس. كما تم تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للمصارف التجارية من 3.5 بالمائة إلى 2.5 بالمائة بمقدار 100 نقطة أساس. شمل قرار مصرف قطر المركزي أيضاً خفض أسعار فائدة الريبو من 1.5 بالمائة إلى 1 بالمائة بمقدار 50 نقطة أساس. كما أعلن **مصرف البحرين المركزي** [42] تخفيض سعر الفائدة على شهادات الإيداع المصدرة من قبله لأجل شهر، أسبوع، ولليلة

40 بنك الكويت المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.cbk.gov.kw/ar.

41 مصرف قطر المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.qcb.gov.qa

42 مصرف البحرين المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.cbb.gov.bh

واحدة بواقع 75 نقطة أساس. كما خفض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى مصارف قطاع التجزئة بواقع 75 نقطة أساس.

من جانب آخر، كان للدول المستوردة للنفط أيضاً نصيباً من الاجراءات المتبناة للتخفيف من آثار الفيروس، حيث استخدمت أدواتها النقدية مثل أسعار الفائدة الإسمية، وأسعار الخصم، والتسهيلات الائتمانية، والاحتياطي النقدي القانوني، والأدوات الأخرى (السقوف الائتمانية) في محاولة لتجاوز تداعيات انتشار الفيروس.

في هذا الصدد، أعلن **البنك المركزي الأردني**[43] في 16 مارس 2020 بناءً على قرار لجنة عمليات السوق المفتوحة عن خفض معدلات الفائدة بنحو 100 نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبله، في حين خفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لليلة واحدة بمقدار 75 نقطة أساس، شمل قرار التخفيض أيضاً سعر فائدة إعادة الخصم، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة، وسعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة. كما خفض البنك المركزي أسعار الفائدة النقدية بمقدار 300 نقطة أساس، كما خفض معدل العائد على شهادات الإيداع لليلة واحدة من 10.25 في المائة إلى 9.25 في المائة بواقع 50 نقطة أساس.

كذلك خفض **البنك المركزي التونسي** سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس. كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات، إنشاء صناديق استثمارية، وضمان حكومي للائتمان المصرفي الجديد، بالإضافة إلى تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3 في المائة. كما خفض **بنك المغرب** [44]سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.0 في المئة في 19 مارس 2020 وأبقى على نسبة الاحتياطي القانوني في حدود 2 في المائة. كما أعلن البنك حزمة من التسهيلات المصرفية على صعيد السياسات الاحترازية.

من ناحية أخرى، خفض **البنك المركزي المصري** [45] أسعار الفائدة النقدية بمقدار 300 نقطة أساس، لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسة، وسعر الائتمان والخصم إلى 9.25 بالمائة، و10.25 بالمائة، و9.75 بالمائة، و9.75 بالمائة على التوالي.

---

43 البنك المركزي الأردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.cbj.gov.jo

44 بنك المغرب (2020)، "البيان الصحفي للبنك المركزي حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد"، 29 مارس 2020. متوفر على: http://www.bkam.ma/ar

45 البنك المركزي المصري (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.cbe.org.eg

كما وجه البنك المركزي المصري المصارف التجارية بالسماح بتحديد حدود ائتمانية لمقابلة تمويل عمليات الاستيراد للسلع الضرورية ولتلك التي تساهم في الحد من انتشار فيروس كورونا مثل المعقمات الطبية والأقنعة الطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية.

في نفس السياق، اتخذ **مصرف لبنان المركزي** [46] إتجاها آخر لمواجهة الفيروس من خلال حث المصارف التجارية على منح أولوية للتحويلات النقدية الأجنبية بغرض شراء المستلزمات الطبية الضرورية لمجابهة فيروس كورونا وذلك في وقت يعاني فيه الاقتصاد اللبناني من شح النقد الأجنبي. ويستعد **بنك السودان المركزي** لتأجيل سداد القروض واي رسوم مرتبطة به لمدة ثلاثة أشهر لتخفيف الضغط على القطاع الخاص.

في فلسطين قدمت **سلطة النقد الفلسطينية** [47] حزمة من الإجراءات والتدابير بغرض التخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية لكورونا شملت تأجيل استحقاقات التسهيلات الائتمانية الممنوح للقطاع الخاص حتى أربعة أشهر، مع إعفاء لفترة ستة أشهر للقطاع السياحي والفندقي باعتباره أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة بما يساهم في تحقيق وفرة مالية تتيح للمصارف استخدامها في تمويل الشركات والمنشآت التي تستفيد بدورها في سد العجز السيولي الذي تعرضت له نتيجة تفشي الوباء. كما اتخذ **البنك المركزي الموريتاني** مجموعة من التدابير لدعم تمويل الاقتصاد ضد فيروس كورونا، شملت تخفيض معدل الفائدة من 6.5 في المائة إلى 5 في المائة، وتخفيض معدل الإقراض الهامشي من 9 في المائة إلى 6.5 في المائة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني من 7 في المئة إلى 5 في المئة [48].

رابعاً: الخلاصة

من خلال التحليل السابق للاقتصادات العربية على عدد من الجوانب والقطاعات الاقتصادية التي تأثرت جراء تفشي فيروس كورونا. وعلى خلاف الصدمات الأخرى على مر التاريخ والتي كانت تؤثر على أحد جانبي الاقتصاد الكلي (العرض أو الطلب)، يتبين أن فيروس كورونا قد أثر بصورة مباشرة على جانبي الطلب والعرض معاً.

---

46 مصرف لبنان المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.bdl.gov.lb/

47 سلطة النقد الفلسطينية (2020)، " بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

48 البنك المركزي الموريتاني (2020)، " بيان مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني، عقب اجتماعه غير العادي المنعقد يوم 24 مارس 2020 ".

يتطلب ذلك استجابة واسعة على صعيد السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورونا. بالتالي تعتبر الاستجابة المالية الفورية ضروريةً جداً وذلك من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع الخدمات الصحية، ورعاية المرضى، والحد من انتشار الفيروس. حيث أعلنت الحكومات العربية في هذا الصدد، سياسات وإجراءات مشددة في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره مثل فرض حظر التجوال في بعد الدول، وإغلاق الأماكن الترفيهية ودور العبادة، فضلاً عن العمل عن بعد في الدوائر الحكومية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد جاءت السياسات التي أطلقتها الدول العربية تحفيزية من خلال حزم الدعم المالي لهذه الدول عن طريق مصارفها المركزية أو من خلال إنشاء صناديق تمويلية وحسابات خاصة أُنشئت خصيصاً لهذا الغرض بمشاركة مجموعة من المصارف التجارية. كما تم تعزيز هذه الخطوة من خلال جولات الخفض في أسعار الفائدة النقدية التي أعلنتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما استفادت المصارف المركزية من أدواتها النقدية حيث لجأ بعضها إلى برامج التيسير الكمي عبر توظيف عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية من المصارف التجارية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بما يعزز من قدرتها على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

رغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، إلا أنه يتعين على الحكومات العربية أن تحترز من تداعيات ذلك على موازناتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤوس الأموال.

على الرغم من ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا الا أن التوقعات تشير الى أن الصدمة قد تكون كبيرة بالأخص فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة. في بعض الدول قد يكون أثر الصدمة أقل نوعاً ما من دول أخرى، ذلك يعتمد على مدى قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي في هذه الدول، كما أن الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم وذو مناعة ضد صدمات العرض والطلب يمكن أن تكون مستويات تأثرها أقل لأثر جائحة كورونا. بالإضافة الى عوامل أخرى مثل مدى متانة شبكات الحماية الاجتماعية، وقوة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ملحق (1)

الإجراءات والتدابير الاحترازية التي انتهجتها الدول العربية للحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصادات الوطنية

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
المملكة الأردنية الهاشمية	أعلنت وزارة المالية في 18 مارس عن مجموعة من التدابير لمواجهة الوباء شملت: – تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات على جميع القطاعات المحلية حتى نهاية العام 2020، والواردات المتصلة بالصحة، واستيراد الأدوية. – تخصيص 50 في المائة من إيرادات تأمين الأمومة (16 مليون دينار) للمساعدة المادية للمسنين والمرضى. – فرض حدود قصوى للأسعار على المنتجات الأساسية والسلع الضرورية. – تأجيل 70 في المائة من قيمة الرسوم الجمركية للشركات وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي من مؤسسات القطاع الخاص.	– خفض البنك المركزي الأردني معظم أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في 3 مارس، وبمقدار 100 نقطة أساس في 16 مارس. كما أعلن المصرف المركزي عن مجموعة من التدابير الرامية إلى احتواء أثر فيروس كورونا على الاقتصاد التي شملت: – تخفيض تكلفة تمويل برنامج للبنك المركزي لتمويل القطاعات الإنتاجية. – السماح للمصارف بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات المتأثرة بالفيروس. – ضخ سيولة اضافية للمصارف بقيمة 1050 مليون دينار من خلال خفض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى المصارف من 7 في المئة إلى 5 في المئة ومن خلال كذلك التسهيلات الائتمانية الأخرى مثل عمل اتفاقيات إعادة شراء من البنوك التجارية بمبلغ 500 مليون دينار لآجال تصل لسنة. – تبني برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 500 مليون. – دينار من البنك وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض – تخفيض عمولات ضمان القروض الممنوحة للقطاع الصناعي من 1.50 في المائة إلى 0.75 في المائة، والممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 1 في المائة إلى 0.75 في المائة.
دولة الامارات العربية المتحدة	أعلنت السلطات عن اتخاذ تدابير مالية بقيمة 26.5 مليار درهم إماراتي (7.2 مليار دولار أو 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). تشمل هذه التدابير: – 16 مليار درهم (4.4 مليار دولار) وافقت عليها الحكومة الإتحادية لدعم القطاع الخاص من خلال خفض الرسوم الحكومية المختلفة وتسريع مشاريع البنية التحتية القائمة. – 1.5 مليار درهم (0.4 مليار دولار) كتدابير من حكومة دبي لخفض الرسوم الحكومية، وتوفير دعم إضافي للمياه والكهرباء، وتبسيط إجراءات الأعمال. – حوالي 9 مليار درهم (2.5 مليار دولار) أعلنت عنها حكومة أبو ظبي في إطار برنامج التحفيز المالي الجاري. تستهدف المبادرات الجديدة دعم رسوم المياه والكهرباء فضلاً عن ضمانات الائتمان ودعم السيولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة أبو ظبي عن تخفيض أو تعليق الرسوم الحكومية، بالإضافة إلى خصم على مدفوعات الإيجار التجاري في قطاعي السياحة والضيافة.	خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة على سياسته مرتين بمقدار 125 نقطة أساس خلال شهر مارس. في 14 مارس، أعلن مصرف الامارات المركزي عن حزمة بقيمة 256 مليار درهم (69.2 مليار دولار أو 13.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) تشمل الآتي: – قروض مضمونة بفائدة صفرية للبنوك (50 مليار درهم)، والسماح باستخدام احتياطيات رأس المال الزائدة للمصارف بقيمة 50 مليار درهم. – تخفيض مخصصات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15 و25 في المائة. – زيادة نسبة القروض إلى القيمة لمشتري العقارات السكنية لأول مرة بنسبة 5 نقاط مئوية. – الإعفاء من الرسوم المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. – الإعفاء من جميع رسوم خدمة الدفع التي يتقاضاها البنك المركزي الإماراتي لمدة ستة أشهر. – رفع الحد الأقصى لتعرض المصارف للقطاع العقاري من 30 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر رهنا بتوفير ما يكفي من المخصصات.

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
		– في 5 ابريل 2020، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار 50 في المائة من 14 في المائة إلى 7 في المائة.
مملكة البحرين	تم الإعلان في 17 مارس 2020 عن حزمة تحفيز بقيمة 560 مليون دينار بحريني ما يعادل 1.5 مليار دولار (4.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للاستجابة للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا. تشمل الحزمة التي تسري لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من أبريل 2020، سبع مبادرات تتمثل في: – دفع مرتبات البحرينيين العاملين في القطاع الخاص التي سيتم تمويلها من صندوق البطالة. – دفع فواتير الكهرباء والمياه للأفراد والشركات البحرينية. – إعفاء الكيانات التجارية من رسوم البلديات. – إعفاء المرافق السياحية من رسوم السياحة. – إعفاء الكيانات الصناعية والتجارية من دفع الإيجار للحكومة. – مضاعفة حجم صندوق السيولة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. – إعادة توجيه تمكين (وهي وكالة حكومية شبه مستقلة تقدم القروض والمساعدة للشركات) لبرامج لدعم الشركات المتضررة. – إعادة هيكلة جميع الديون الصادرة عن شركة تمكين.	– وسع مصرف البحرين المركزي تسهيلاته الإقراضية للبنوك بما يصل إلى 3.7 مليار دينار بحريني (26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لتسهيل مدفوعات الديون المؤجلة وتقديم تسهيلات ائتمانية إضافية. – تم خفض سعر تسهيلات الودائع لأجل أسبوع واحد على جولتين من 2.25 في المائة إلى 1.0 في المائة، ومعدل الإيداع لليلة واحدة من 2.0 في المائة إلى 0.75 في المائة، وسعر الإقراض لليلة واحدة (في جولة واحدة) من 4.0 في المائة إلى 2.45 في المائة. – تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة وتخفيض نسب القروض إلى القيمة بالنسبة للرهون العقارية السكنية الجديدة. – وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي. – الطلب من المصارف تأجيل السداد لمدة ستة أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله. – يتابع مصرف البحرين المركزي مع البنوك مدى ملاءمة خطط الطوارئ الخاصة بالبنوك.
الجمهورية التونسية	في 21 مارس تم الإعلان عن خطة طوارئ بقيمة 2.5 مليار دينار تونسي ما يعادل 0.8 مليار دولار (2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، تشمل الحزمة: – تأجيل مدفوعات تقنية المعلومات والاتصالات، والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية. – إعفاءات ضريبية القيمة المضافة، وإجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة وتسريع السداد، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها. – من أجل توفير السيولة للقطاع الخاص، حرصت الحكومة على الحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل، لا سيما في القطاع غير الرسمي. – وتشمل الخطة أيضا توسيع مخصصات الميزانية للنفقات الصحية، فضلاً عن إنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دينار من أجل اقتناء معدات للمستشفيات العامة. – تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب الهمم والمشردين بقيمة 150 مليون دينار محلي. – تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا.	في مارس 2020، خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس. كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال: – مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات. – إنشاء صناديق استثمارية. – ضمان حكومي للعمليات الائتمانية الجديدة. – تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3 في المائة. – كما أصدر البنك المركزي قراراً بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثلاثة شهور. – دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن الشهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة.

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
	– تفعيل آلية ضمان قروض المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا، حيث تم اتخاذ الاجراءات القانونية لوضع الآلية موضع التنفيذ.	– السماح البنوك والمؤسسات المالية بتأجيل عقد جلستها العامة العادية للمساهمين، لما بعد الأجل القانوني المحدد في نهاية الشهر الجاري. – دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن عام 2019، والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	– أعلنت السلطات عن نيتها خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30 في المائة ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (7.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم. – كما تقوم الحكومة بإعداد قانون تمويل يتضمن تدابير للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا. وسيشمل القانون على وجه الخصوص تدابير التعويض عن الخسائر التي تتكبدها الشركات. – وفي غضون ذلك، تأجل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء المؤسسات الكبيرة.	– على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي، خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10 في المئة إلى 8 في المئة، وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25 في المئة. – في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).
المملكة العربية السعودية	– تم الإعلان عن حزمة دعم للقطاع الخاص في 20 مارس بقيمة 70 مليار ريال سعودي (18.7 مليار دولار أو 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتشمل الحزمة: – تعليق المدفوعات الضريبية الحكومية والرسوم وغيرها من المستحقات لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني. – كما ذكرت الحكومة أنها ستمول أي زيادة مطلوبة في الإنفاق الصحي، وأتاحت ميزانية إضافية لوزارة الصحة. – أعلنت السلطات أيضاً أنها ستخفض الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية في ميزانية عام 2020 بمقدار 50 مليار ريال سعودي (1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لاستيعاب بعض هذه المبادرات الجديدة. – أعلنت السلطات تحمل نسبة 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة اجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال سعودي. كما تم بمنتصف شهر أبريل 2020 الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية بقيمة 50 مليار ريال ما يعادل 13.3 مليار دولار تمثّلت في: – دعم وإعفاء، وتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص بهدف توفير سيولة نقدية للقطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية. – تقديم خصم على قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية قدرها 30 في	– خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة النقدية مرتين في مارس، حيث خفضت معدلات الريبو العكسية والريبو بمقدار 1.25 صفحة مجتمعة إلى 0.5 و1 في المائة على التوالي. وفي 14 مارس. – أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار، 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاع الخاص لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل للبنوك لتمكينها من تأجيل سداد القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات. – كما سيغطي البنك المركزي رسوم متاجر وكيانات القطاع الخاص على معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لمدة 3 أشهر.

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
	المائة لمدة شهرين (أبريل – مايو)، مع إمكانية التمديد إذا استدعت الحاجة. – السماح بشكل اختياري للمشتركين بالقطاع الصناعي والتجاري لسداد 50 في المائة - من قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية لفواتير الأشهر (أبريل، ومايو، ويونيو)، على أن يتم تحصيل المستحقات المتبقية على دفعات مقسمة لمدة ستة أشهر ابتداءً من شهر يناير 2021م مع إمكانية تأجيل فترة السداد إن استدعت الحاجة.	
جمهورية السودان	– تواجه الحكومة نقصا كبيرا في التمويل لمواجهة الاختلالات الاقتصادية الكبيرة، بالإضافة إلى تفشي فيروس كورونا على الرغم من عدم ظهور حالات كثيرة مصابة بالفيروس. – أعدت الحكومة خطة للتأهب في الحقل الصحي في حالات الطوارئ متعددة المخاطر تسترشد بتوجيهات منظمة الصحة العالمية. – كما أعلنت الحكومة عن مبادرة قومية لدعم الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة. – تعمل الحكومة على تحديد المجالات ذات الأولوية وتقدير الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة. – وفقا للخطة، تبلغ الاحتياجات المالية للتعامل مع فيروس كورونا حوالي 82 مليون دولار. – حتى الآن، تعهد القطاع الخاص المحلي بالمساهمة بمبلغ مليوني دولار لمساعدة الحكومة. – قدمت الولايات المتحدة الامريكية من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دعماً مالياً بقيمة 13.7 مليون دولار من أجل التصدي لجائحة كورونا. كما شملت حزمة الدعم مبلغ 671 ألف دولار كمساعدات إنسانية لدعم أوضاع للاجئين في السودان تم تقديمها من خلال مكتب وزارة الخارجية للسكان واللاجئين والهجرة. – في ابريل 2020، أعلن مجلس الوزراء السوداني عدد من القرارات الاقتصادية من ضمنها، إنشاء صندوق استثماري يشارك فيه القطاع الخاص الوطني بجانب صندوق سيادي لإيداع التبرعات بالنقد الأجنبي والعملة المحلية.	
جمهورية الصومال الفيدرالية	– تسعى السلطات للحصول على دعم المانحين للاستجابة للأزمة، والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسة لتعزيز إمكانية الوصول إلى التسهيلات التي تقدمها هذه المؤسسات.	
جمهورية العراق	– بهدف دعم جهود وزارة الصحة لمكافحة وباء كورونا، أنشأ البنك المركزي العراقي صندوقا لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات أولية قدرها 20 مليون دولار من البنك المركزي العراقي و5 ملايين دولار من بنك التجارة العراق.	– أعلن البنك المركزي وقف إقرار الفوائد ومدفوعات السندات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرته الموجهة للإقراض. – تبني آليات لدعم الائتمان والسيولة المصرفية. – كما شجع المصرف المركزي على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس. – أصدر تعليمات للبائعين بإلغاء عمولات هذه المدفوعات للأشهر الستة المقبلة
سلطنة عُمان	أعلنت السلطات عن تخفيض الإنفاق في ميزانية عام 2020 بنسبة خمسة في المائة (2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وكانت الحكومة قد اعلنت في 19 مارس عدة اجراءات لدعم الاقتصاد تشمل: – تعليق الضرائب البلدية وبعض الرسوم الحكومية (حتى نهاية أغسطس) ومدفوعات الإيجار للشركات في المناطق الصناعية (للأشهر الثلاثة المقبلة). – خفض رسوم الموانئ والشحن الجوي. – توفير السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.	في 18 مارس، أعلن البنك المركزي العماني عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والمالية لدعم القطاع المصرفي، وقُدر تأثيرها من حيث السيولة الإضافية بـ 8 مليارات ريال عماني (20.8 مليار دولار أمريكي). شملت التدابير الآتي: – تخفيض سعر الفائدة على عمليات الريبو بمقدار 75 نقطة أساس إلى 0.5 في المائة. – تمديد فترة عمليات التخفيضات في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأخرى. – تخفيض في احتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة 50 في المائة. – زيادة نسبة الإقراض بنحو 5 في المائة. – قبول طلبات المقترضين المتضررين على الفور لتأجيل مدفوعات أقساط القروض للأشهر الستة المقبلة دون أن يكون لها تأثير سلبي على تصنيف مخاطر هذه القروض.

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
		– تأجيل تصنيف مخاطر القروض المتعلقة بالمشاريع الحكومية لمدة ستة أشهر.
دولة فلسطين		بهدف التخفيف من الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمة على القطاعات الاقتصادية وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفندقة، أعلنت مؤسسة النقد الفلسطينية حزمة من التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص وقطاع والاعمال تضمنت – تأجيل الأقساط الشهرية لجميع المقترضين من الجهاز المصرفي. – تأجيل استحقاقات الاعتمادات المستندية. – تأجيل الأقساط الشهرية/ الدورية للقروض في قطاع السياحة والفندقة للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد. – عدم استيفاء أية رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة. بالإضافة إلى الآتي: – يستمر تسديد الأقساط المستحقة للمشاريع والقروض التجارية مقابل شيكات حال ورود الدفعات. – يجوز لمن يرغب من المقترضين الاستمرار في سداد الأقساط الشهرية/ الدورية كالمعتاد. – تسهيل إجراءات تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للعملاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد المتضررين من الأوضاع الاقتصادية. – توجيه الائتمان الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، ومنح سقوف ائتمانية مؤقتة للعملاء بما يسهم في الحفاظ على استمرار الدورة الاقتصادية. – توفير الائتمان المباشر لقطاع الخدمات الصحية لما له من أثر مباشر في تمكين الحكومة والقطاع الخاص من التصدي للوباء. – تلتزم المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد. – تلتزم المصارف بتوجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية والمساهمة في الحد من انتشار الوباء. – تخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء خاصة الأفراد إلى أدنى مستوى ممكن. – تلتزم المصارف بتسديد رواتب كافة موظفيها خلال فترة الأزمة بشكل كامل. – ستعمل سلطة النقد على تعليق تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد المتضررين من الأوضاع الاقتصادية على نظام الشيكات المعادة للأشهر الأربع القامة. – في مايو 2020، أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني عن إطلاق برنامج تمويلي طارئ باسم "إسناد" بقيمة 25 مليون دولار أمريكي يستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من النفاذ الى التمويل ومواجهة تداعيات فيروس كورونا الاقتصادي، علماً بأن الصندوق لديه عدد من البرامج الاقتصادية مثل "إبدا".
دولة قطر	– في 16 مارس تم الإعلان عن حزمة قطر البالغة 75 مليار ريال قطري (20.6 مليار دولار أو حوالي 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للحد من آثار فيروس كورونا. – يهدف البرنامج إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات المتضررة (الضيافة، والسياحة، والتجزئة، والمجمعات التجارية، والخدمات اللوجستية)، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق العامة (المياه والكهرباء). – تعفى السلع الغذائية والمستلزمات الطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر (شريطة أن ينعكس ذلك في سعر البيع). – تحديد سعر وأرباح المطهرات والمعقمات. – تعفى المناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة من دفع الإيجار لمدة ستة أشهر.	– خفض مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة مرتين في مارس بما يتماشى مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (للحفاظ على ربط العملة). – تم تخفيض سعر الفائدة على الودائع بمقدار 100 نقطة أساس إلى 1 في المائة، وتخفيض سعر الإقراض بمقدار 175 نقطة أساس إلى 2.5 في المائة، وتخفيض معدل الريبو بمقدار 100 نقطة أساس إلى 1.5 في المائة. – كما سيوفر بنك قطر المركزي سيولة إضافية للبنوك العاملة في البلاد. – وضع مصرف قطر المركزي آليات لتشجيع المصارف على تأجيل أقساط قروض والتزامات القطاع الخاص لفترة سماح مدتها ستة أشهر. – يؤجل بنك قطر للتنمية أقساط جميع المقترضين لمدة ستة أشهر.

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
		– توجيه الأموال الحكومية لزيادة الاستثمارات في سوق الأوراق المالية بمقدار 10 مليارات ريال قطري (2.75 مليار دولار).
جمهورية القُمر المتحدة	تعتزم السلطات التنفيذ الكامل لخطتها للحد من انتشار فيروس كورونا. وستتمثل أولويتها القصوى في: – زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية بما يتماشى مع الاحتياجات المتصلة بالوباء، في محاولة للتغلب إلى أقصى حد ممكن على القيود المفروضة على قدرة نظام الرعاية الصحية. – في حال توفر التمويل بعد زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، تعتزم السلطات زيادة التحويلات النقدية المباشرة إلى الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود.	– تعتزم السلطات رصد أثر صدمة فيروس كورونا على أصول المصارف. – تعتزم كذلك رصد تطورات التضخم ومواصلة الحفاظ على ربط قيمة عملتها مقابل اليورو
دولة الكويت	– قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون يخصص 500 مليون دينار كويتي (1.6 مليار دولار أو 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) أموالاً إضافية لدعم جهود الكيانات الحكومية في مكافحة انتشار فيروس كورونا.	– بعد قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة إلى الصفر، خفض بنك الكويت المركزي أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية بمقدار نقطة مئوية واحدة والتزم بتوفير السيولة حسب الحاجة. – يعمل البنك المركزي الكويتي مع البنوك التجارية لضمان الوصول دون انقطاع إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والدفع، وأنظمة التسوية والمقاصة الإلكترونية. – أنشأ البنك المركزي الكويتي صندوقاً بقيمة 10 ملايين دينار كويتي (31.9 مليون دولار) بتمويل من البنوك الكويتية لدعم جهود الحكومة في مكافحة الفيروس. – أصدر تعليماته للبنوك بدعم الشركات المتضررة والشركات الصغيرة والمتوسطة. – أوقف الرسوم على نقاط أجهزة البيع وسحوبات أجهزة الصراف الآلي لمدة ثلاثة أشهر. – أعلنت جمعية المصارف الكويتية أن البنوك ستؤجل سداد القروض وتلغي الفائدة وأي رسوم أخرى للعملاء الكويتيين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، لمدة ستة أشهر.
الجمهورية اللبنانية	– أنشأت الحكومة صندوقاً وطنياً للتضامن يقبل التبرعات العينية والنقدية. – أعلنت وزارة المالية عن تمديد جميع المواعيد المتعلقة بدفع الضرائب والرسوم. – وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارات الصناعة والزراعة والدفاع والداخلية والعمل والمالية والاقتصاد والاعلام على وضع خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع البلديات ورؤساء البلديات والشؤون الاجتماعية لتوزيع سلة تضامن من المواد الغذائية والمطهرات للأسر التي تأثرت اقتصادياً ومالياً نتيجة تفشي الوباء. وسيستمر العمل على تقديم المساعدة النقدية أيضا.	– أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية بفائدة صفرية مدتها خمس سنوات بالليرة اللبنانية وبالدولار للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ولكنهم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم، ومقابلة النفقات التشغيلية، أو عدم القدرة على دفع رواتب موظفيها حتى مايو 2020 نتيجة لتوقف النشاط بسبب فيروس كورونا. – وبدوره سيوفر مصرف لبنان للبنوك والمؤسسات المالية ضمانات بفائدة صفرية لمدة خمس سنوات بالدولار تعادل قيمة القروض الاستثنائية الممنوحة.
دولة ليبيا	– أعلنت حكومة الوفاق الوطني عن حزمة من 500 مليون دينار (حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) يتم توظيفها في الإنفاق الطارئ لمواجهة تفشي فيروس كورونا.	

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
	– ستستهدف هذه الحزمة دعم النظام الطبي في توسيع نطاق الاختبارات والاستجابة لزيادة محتملة في الإصابات، بمجرد وصول الفيروس التاجي إلى ليبيا، وضمان تدفق إمدادات المعدات الطبية ومعدات الحماية نتيجة للأوضاع الداخلية التي تقلل من الواردات وتعوق التدفق الحر للسلع داخل الحدود الليبية.	
جمهورية مصر العربية	– أعلنت الحكومة عن سياسات تحفيزية بقيمة 100 مليار جنيه (6.4 مليار دولار ما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا من خلال زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 14 في المائة. – وفي 3 ابريل 2020 تلقت الحكومة المصرية دعماً من البنك الدولي بقيمة 7.9 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الدولة في التصدي لجائحة كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف الى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الطلب على الخدمات الصحية. – تخفيض تكاليف الطاقة بالنسبة للقطاع الصناعي بأكمله. – تخفيض العبء الضريبي للعقارات في القطاعين الصناعي والسياحي. – تعزيز دفع الإعانات للمصدرين. – وكجزء من التحفيز البالغ 100 مليار جنيه، تم الإعلان عن 50 مليار جنيه لقطاع السياحة، الذي يساهم بما يقرب من 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، و10في المائة من العمالة، ونحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من حيث متحصلات السياحة. – تم تمديد الوقف الاختياري لقانون الضرائب على الأراضي الزراعية لمدة سنتين. – كما تم تخفيض رسوم الدمغة على المعاملات والضرائب المفروضة على أرباح الأسهم.	– خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس. – تم تخفيض سعر الفائدة التفضيلية على القروض المُقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والسياحة والاسكان للأسر ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة من 10 في المائة إلى 8 في المائة. – تم رفع حد المدفوعات الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة إلى 30 ألف جنيه/ يوم و100 ألف جنيه شهرياً للأفراد، وإلى 40 ألف جنيه يومياً و200 ألف جنيه/أسبوعياً للشركات. – كما تم الإعلان عن مبادرة جديدة لتخفيف عبء الديون على الأفراد المعرضين لخطر التخلف عن السداد، من شأنها أن تتنازل عن الفائدة الهامشية على الديون التي تقل عن مليون جنيه إذا قام العملاء بسداد 50 في المائة. – كما أطلق البنك المركزي برنامج شراء الأسهم بقيمة 20 مليار جنيه ما يعادل 1.3 مليار دولار.
المملكة المغربية	– أنشأت السلطات صندوقاً مخصصاً لإدارة الوباء، تبلغ قيمته حوالي 1 مليار دولار تموله الحكومة، وتبرعات من كيانات عامة وخاصة ستكون قابلة لمزايا الخصم الضريبي. – سيغطي هذا الصندوق تكاليف تحسين المرافق الطبية، ودعم الأعمال التجارية، والأسر المعيشية المتضررة من الوباء. – سوف يحصل الموظفون الذين يصبحون عاطلين عن العمل ومسجلين لدى صندوق التقاعد على 2000 درهم شهرياً ويمكنهم تأجيل سداد الديون حتى 30 يونيو 2020. – بالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع الشركات تأجيل مدفوعات الاشتراكات الاجتماعية حتى 30 يونيو. – كما يمكن للشركات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن 20 مليون درهم تأجيل مدفوعات الضرائب.	– خفض البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.0 في المئة في 19 مارس 2020. كما اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير الجديدة، سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي بما يشمل: – إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية. – توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك. – تمديد آجال عمليات إعادة التمويل. – تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها. – لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة سيتم تعليق مدفوعات التزاماتهم المالية حتى 30 يونيو 2020.

الدولة	الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة	الإجراءات المتبعة على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي
		– سيتم إنشاء خط ائتمان مصرفي جديد لتمويل النفقات التشغيلية للشركات، وهو ما يضمنه صندوق الضمان المركزي. علاوة على ذلك، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي، تشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هذه المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية. سيواصل بنك المغرب تتبعه، عن كثب، لآثار هذه الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني والنظام المالي، كما سيتخذ، عند الضرورة، المبادرات اللازمة لمواجهتها.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة 10 ملايين دولار (0.13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لاحتواء تفشي الوباء. تشمل الخطة: – شراء اللوازم والمعدات الطبية. – تعيين موظفين طبيين إضافيين. ومن المتوقع أن تعلن الحكومة قريباً عن مجموعة كبيرة من التدابير لمواصلة التصدي للوباء ودعم السكان والاقتصاد، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية للأشخاص والشركات المتضررة. تلقت الحكومة الموريتانية دعماً مالياً من البنك الدولي قيمة 5.2 مليون دولار لدعم جهود الجمهورية الإسلامية في مواجهة كورونا. كما أنشأ البنك المركزي الصندوق الخاص للتضامن لجمع التبرعات في مواجهة كورونا	اتخذ البنك المركزي مجموعة من التدابير لدعم تمويل الاقتصاد، بما في ذلك: – تخفيض معدل الفائدة من 6.5 في المائة إلى 5 في المائة. – تخفيض معدل الإقراض الهامشي من 9 في المائة إلى 6.5 في المائة. – تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي من 7 في المئة إلى 5 في المئة. – العمل بآلية الودائع الدائمة. – تجميد التغطية الإلزامية المطبقة عند فتح الاعتمادات المستندية بالنسبة للسلع الأساسية. ويدخل هذا التجميد حيز التنفيذ اعتبارا من يوم 2020/03/24، ويمتد لفترة شهرين قابلة للتجديد. – وضع آلية للمبادلة المجانية (swap) للعملات الأجنبية مقابل العملة المركزية. ويتيح هذا الإجراء للبنوك التجارية إمكانيةَ تقديم ضمانات بالعملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وذلك لمدة شهر واحد قابلة للتجديد. إن مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني، وهو يتابع، باهتمام بالغ، توسع انتشار جائحة كورونا، يجدد عزمه على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لأداء مهمته، وللتصدي للآثار السلبية لهذه الجائحة على الاقتصاد الوطني، لا سيما في ما يخص توجه السياسة النقدية، والتحكم في التضخم، والتموين المنتظم للبلاد.

قائمة المصادر باللغة العربية

1. البنك المركزي العراقي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://cbi.iq
2. البنك المركزي الاردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.cbj.gov.jo
3. مصرف عُمان المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://cbo.gov.om
4. مؤسسة النقد العربي السعودية (2020)، " بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/allnews.aspx
5. مصرف الامارات المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://centralbank.ae/ar/about-us
6. مصرف قطر المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.qcb.gov.qa
7. مصرف البحرين المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.cbb.gov.bh
8. البنك المركزي الأردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.cbj.gov.jo
9. البنك المركزي المصري (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.cbe.org.eg
10. مصرف لبنان المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.bdl.gov.lb/
11. سلطة النقد الفلسطينية (2020)، " بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
12. الأونكتاد (2020)، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
13. بنك الكويت المركزي (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://www.cbk.gov.kw/ar

قائمة المصادر باللغة الإنجليزية

1. Bank of Canada (2020). Available at: https://www.canada.ca/en/public-health/services/diseases/2019-novel-coronavirus-infection/being-prepared.html
2. European Central Bank (2020), “Our response to the coronavirus emergency”. Available at: https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html
3. Federal Reserve System (2020). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm
4. Government of the UK, Bank of England (2020). Available at: https://www.bankofengland.co.uk/news/2020/march/the-covid-corporate-financing-facility
5. OAPEC (2020), “OAPEC Monthly Bulletin”. Available at: http://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin
6. ICMA (2020), “COVID-19 Market Updates”, International Capital Market Association, March 2020.
7. ILO (2020), International Labor Organization, March
8. IMF, (2020). “World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?”, Jan.
9. IMF (2020), “Policy Responses”. Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19
10. IMF (2020), “IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus”, March 2020. Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus
11. IMF (2020). Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

12. IMF (2020), https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

13. ISDB (2020), "IsDB Group's Statement on Coronavirus", March 2020. Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus
14. Martha Ross & Nicole Bateman (2020), "Corona Virus and its possible Impact on Labor Market" Metropolitan Policy Program, USA, March 2020.
15. UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.
16. OECD (2020), "World Economic Outlook", March.
17. OECD (2020), "Coronavirus: The world economy at risk", OECD Interim Economic Assessment, March.

18. UN, (2020). " World Economic Situation and Prospects 2020", Jan.
19. UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.
20. World Bank, (2020). "Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges", Jan.

21. WTO (2020), "New WTO indicator finds services trade weakening into second half of 2019", Services Trade Barometer, Sep 2019.
22. World Economic Forum (2020), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019.
23. World Bank (2020), "World Bank Group Increases COVID-19 Response to $14 Billion To Help Sustain Economies, Protect Jobs", Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs
24. WTO (2020), "WTO DG welcomes G7 leaders' statement on COVID-19", March 2020. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/dgra_17mar20_e.htm .

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND